جريدة الوطن
09/11/2010 م 09:28

جلسة المعاقين »الثامنة« :لا جديد ..طبقوا القانون

السلطتان مستعدتان لدعمهم .. ووثيقتا أمل والوفاء قدمتا من جديد ..ومناشدات نحو التطبيق الصحيح لمواد القانون الحالي

الخرافي يتسلم لوحة شكر تذكارية من المعاقين (Alwatan)

الخرافي :المهم في المرحلة المقبلة التطبيق الصحيح للقانون لتحقيق أهدافه

عسكر :حريصون على دعم ومساندة أبنائنا المعاقين

العمير :السلطتان لم ولن يتوانيا عن تقديم الدعم لهذه الفئة

الدقباسي :لدينا ملاحظات على طريقة تطبيق القانون ..غير جادة وبطيئة

جاسم التمار :خاطبنا الفتوى والتشريع لإعفاء المعاقين من الرسوم الحكومية

مهدي العازمي :نناشد المسؤولين تطبيق وتفعيل القانون بأسرع وقت

شيخة العبد الله :شكراً للسلطتين ..ولكن الحلو ما يكمل!!

سعاد الفارس :كلنا أمل أن تجد مواد القانون التفعيل الجيد والمقصود

خالد المهدي :وزارة الشؤون تسعى لتوفير جميع الاحتياجات لذوي الإعاقة

حمد المري :يجب شهر جمعية الإعاقة السمعية التي مر عليها سنوات

ناصر العجمي :أبطال الكويت المعاقون أصبح لهم مكانة مرموقة وعلامة مضيئة

علي الثويني :تخبط في تقييم نوعية الإعاقة وتحويل الشديدة إلى بسيطة

كتب نافل الحميدان وعبدالله الهاجري:

خلصت الجلسة غير الرسمية التي عقدها مجلس الامة يوم امس بشأن المعاقين الى نفس النتائج السبع الماضية التي عقدها المجلس بهذا الخصوص، وكانت مجرد مناسبة لتجديد دعم السلطتين لهذه الشريحة وتأكيد الاهتمام بها.
وقدمت خلال الجلسة وثيقة امل تتعلق بتطلعات وامال لذوي الاحتياجات الخاصة، وسط مطالبات مصحوبة معها تخوفات من سوء تطبيق القانون على ارض الواقع فيما اعلنت اللجنة البرلمانية للمعاقين متابعتها لخط سير القانون أولا فأولا.
وافتتح رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي في العاشرة من صباح امس الجلسة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة التي تنظمها الجهات العاملة في مجال الاعاقة للسنة السادسة على التوالي ضمن فعاليات الاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين الذي ينظمه النادي الكويتي الرياضي للمعاقين سنويا برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح.
وبدأت الجلسة بكلمة رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي قال فيها:
يطيب لي ان ارحب بكم اجمل ترحيب في الجلسة البرلمانية الثامنة لذوي الاعاقة التي نعقدها اليوم ضمن سلسلة جلساتنا البرلمانية الدورية وفي اطار اليوم الوطني السادس للتضامن مع ابنائنا وبناتنا ذوي الاعاقة .واعرب عن خالص سعادتي بلقائكم واطيب امنياتي لكم ولمداولات هذه الجلسة بالنجاح.
وقال :نعقد اليوم دور الانعقاد الثامن لذوي الاعاقة تحت شعار)لنبدأ من جديد (وكما تعلمون فان اصراري على تسميته بدور الانعقاد هو تعبير عن الحرص على ان تأخذ جلساتنا وحواراتنا طابع المؤسسية والاستمرارية ولنتوج بذلك جهودا بذلناها لسنوات طويلة بدأناها بالمهرجان السنوي ثم اللجنة المؤقتة لذوي الاعاقة، ثم الجلسات البرلمانية التي شارك فيها الوزراء المعنيون وأعضاء مجلس الأمة لنصل اليوم الى اطار عمل مؤسسي نؤدي به واجبنا تجاهكم ونتعاون معكم لتلبية احتياجاتهم ونتوجه لكم بالنصح والمشورة لتواصلوا دوركم في بناء وطنكم.
وقال الخرافي :كما نعلم جميعاً، كان القانون الخاص بالأشخاص ذوي الاعاقة الذي صدر في دور الانعقاد الماضي لمجلس الأمة، ثمرة جهود وتعاون بناء، ونتاج تواصل وحوار امتد قرابة ثمانية سنوات، وكان لكم جميعاً، وللجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين والرابطة الوطنية للجهات العاملة بمجال الاعاقة دور كبير في جميع مراحل اعداد هذا القانون، وهو دور دافعتم به عن حقوقكم، وينبغي ان يتواصل فالقانون ليس نهاية المطاف.
واكد ان المهم في المرحلة المقبلة هو التطبيق الصحيح للقانون، وبالأسلوب الذي يحقق أهداف المشرع والمصلحة العامة، ومصلحة المستفيدين من ذوي الاعاقة، وهذا يتطلب من المسؤولين تفهم القانون واستيعاب أهدافه بالشكل الصحيح واتخاذ القرارات الفنية والمهنية الصحيحة في التطبيق، وبشكل خاص ما يتعلق بأسلوب واجراءات التصنيف الطبي للاعاقة الذي يجب ان يكون على درجة عالية من الدقة وبما يمكن الجميع من تحقيق أقصى فائدة من القانون.
ومن جانب آخر ان التعاون والحوار بيننا ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الأولويات التي يحتاجها أبناؤنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، وعلى رأسها تطوير قطاع التعليم الخاص بهم، سواء ما يتعلق بتطوير المناهج أو توفير المدارس المجهزة أو اعداد المعلمين المتخصصين.
واتطلع ان يشمل البحث في هذه الجلسة والجلسات القادمة السبل الكفيلة بالاعداد التربوي والتعليمي المناسب لأبنائنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، وهذا يتناسب بالفعل مع شعار »لنبدأ من جديد «الذي تجري فعاليات اليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين في اطاره.
واختتم كلمته لا شك ان شعار هذه الجلسة البرلمانية)شكرا لكم(هو تعبير عن معدن أصيل لأبنائنا وبناتنا المعاقين، ودلالة خير فيهم كما ان وثيقة الوفاء لكبار السن التي تقدمتم بها لهذه الجلسة هي عنوان وفاء منكم للآباء والأجداد تشكرون عليها وهي باذن الله في ميزان حسناتكم.

بطاقات شكر

من جانبه بعث رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين ورئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين مهدي العازمي ست بطاقات شكر وعرفان لكل من كان له يد في اقرار قانون المعاقين رقم 8/2010 وكانت اولى البطاقات لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح –حفظه الله ورعاه -والبطاقة الثانية الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح وجميع الوزراء.

واضاف العازمي نشارك معكم اليوم بعدما اقر القانون وباجماع من جميع اعضاء مجلس الأمة مما زادنا فخرا واعتزازا نحن ابناء الكويت من المعاقين ان لدينا حكومة ومجلسا يشعرون بمعاناتنا وهمومنا ونناشد جميع وزارات الدولة ان تقوم بتفعيل لهذا القانون باسرع وقت وكلنا امل بالمسؤولين ان يطبقوا ما جاء به واتقدم باسمي وباسم جميع الجهات العاملة في مجال الاعاقة وندعو الله العلي القدير ان يوفقنا لتطوير انشطة المعاقين في جميع المجالات الرياضية والثقافية والاجتماعية وان نكون سندا لاخواننا واخواتنا المعاقين واولياء امورهم ونتمنى ان يوفق الله رئيس هيئة شؤون المعاقين الدكتور جاسم التمار وان يكون عونا لابنائه المعاقين.
بدورها عبرت رئيسة الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس عن فرحة اخواني من ذوي الاعاقة واسرهم بالقانون بحلته الجديدة وما يحمل بين طياته الكثير من المطالب التي تقدمنا بها عبر سبع السنوات الماضية لكي تكفل له حياة كريمة ميسرة وكلنا امل ان تجدد مواد القانون التفعيل المقصود والمرجو من قبل كل من له دور وصلة بتنفيذها سواء من المسؤولين في وزارات الدولة والمختصين او المواطنين والمقيمين كما ارجو ان يتسع صدورهم للاستماع لملاحظات اخوانهم المعاقين وممثليهم ووضع آرائهم موضع الجد والدراسة.

صيانة حقوق المعاقين

ومن جانبه القى رئيس هيئة شؤون المعاقين د .جاسم التمار كلمة قال فيها:
انه وبناء على توجيهات معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء احيطكم بما قمنا به منذ تولينا مهام العمل في شهر رمضان المبارك شهر اغسطس 2010 ومنها:
>تم عقد عدة اجتماعات مع العاملين في الهيئة وجميعات النفع العام والاندية العاملة في مجال الاعاقة وبعض النشطاء في مجال الاعاقة للاستماع لهم والتحاور معهم ايماناً بمبدأ الشراكة البناءة والفعالة وذلك للمساعدة في توحيد الرؤى والسياسة العامة ومنهجية العمل.
وتم تفعيل مادة رقم)52(بتشكيل مجلس ادارة الهيئة كما تم تفعيل المادة رقم)49(بتشكيل المجلس الأعلى للهيئة.
وتم الاجتماع مع اللجنة القانونية لتوضيح بعض مواد القانون.
كما عقدنا عدة اجتماعات مع ديوان الخدمة المدنية وبنك التسليف والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرعاية السكنية والامانة العامة للتخطيط والبنك المركزي لمناقشة مواد القانون)رقم 8 لسنة 2010 (المرتبطة بين الهيئة وكل جهة على حدة تمهيداً لتفعيل مواد القانون وتم تشكيل فرق من المختصين بين الهيئة وبين الجهات المعنية ذات الاختصاص لبحث الية تفعيل القانون كل فيما يخصه وتم البدء بتفعيل المواد التالية)31(بما يخص منحة الزواج كما تم الاتفاق النهائي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتفعيل المواد 36)، (41وفيما يخص المادة)42(من القانون فهي في المراحل النهائية للتطبيق.
واضاف تم الاجتماع مع د .فاضل صفر وزير الاشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية وذلك بتوفير موقع مناسب للهيئة بمساحة مناسبة مقراً دائماً للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة على ان يكون ذلك في خطة الدولة عام 2012/2011ولقد تبنى الدكتور مشكوراً الموضوع بأهمية بالغة ووعد بالعمل عليها بأسرع وقت ممكن.
وبين لقد تم تفعيل المادة رقم)40(من القانون بشأن تخفيف ساعات العمل من قبل مؤسسات ووزارات الدولة كما تمت مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع ببعض الضوابط التكميلية لبعض الحالات الانسانية المتعلقة بتخفيف ساعات العمل لمن لم تشملهم مادة)40(وذلك للافادة .تمهيداً لكتابة مذكرة ايضاحية بذلك.
وقال كما تم اصدار قرار بتشكيل أربع لجان عمل برئاسة المدير العام لفحص ما يقارب من 35 ألف ملف من الجانب الاداري لتحديث البيانات تمهيداً لادخالها النظام الآلي.
ومشاركة الهيئة في تنفيذ سياسات وخطط الدولة الانمائية للمشاريع المعتمدة من خلال ادراج المشاريع التنموية المتعلقة في مجال ذوي الاعاقة ولقد تمثل ذلك بالمشاريع منها:
>مشروع حصر أعداد المعاقين.
>مشروع الدمج المجتمعي .
>مشروع الوقاية من الاعاقة.
وقال لقد تم ادراج مجموعة من المشاريع للسنوات 2013-2011 وتمثل ذلك في المشاريع منها:
>مشروع ميكنة جميع أعمال الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.
>بناء استراتيجية وطنية لشؤون ذوي الاعاقة بمثابة وثيقة وطنية برؤية مستقبلية واهداف وبرامج تحد من حدوث الاعاقات وتضمن حصول المعاقين على احتياجاتهم وطموحاتهم.
وكذلك مشروع التقويم الشامل للدعم التعليمي الخاص بالمعاقين.
واكد التمار لقد تم عقد اجتماع من ممثلين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وممثلين من وزارة الخارجية والعدل مع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة والاتفاق على انضمام

الكويت في الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي سوف تعرض على جدول أعمال مجلسكم الموقر في دور الانعقاد الحالي ان شاء الله.
كما تم مخاطبة وزارة الخارجية لتزويد الهيئة بما يتعلق بالمؤتمرات والندوات والمحافل الدولية والعربية وتزويد الهيئة بجميع المراسلات بما يتعلق بالاشخاص ذوي الاعاقة.
وتم التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) بدولة الكويت تمهيدا لابرام اتفاقية تعاون معه فيما يخص الارتقاء بالخدمات المقدمة للاشخاص ذوي الاعاقة.
وكذلك تم تفعيل المواد من)54-50(وذلك من خلال عقد اجتماع مجلس ادارة بحضور ممثلي الوزارات وجمعيات النفع العام والاندية التخصصية وتم استعراض مقترح اللائحة الداخلية التي تضمنت آلية انعقاد الجلسات واختصاصات المدير ونوابه ومقترح قرار اللجنة الفنية.
واشار لقد تم تفعيل المادة)55(فيما يخص اعداد ميزانية للهيئة والتي تبدأ من 28/5/2010 حتى 2011/3/31 وتم تقديمها الى وزارة المالية تم ايضا الانتهاء من مسودة اعداد الميزانية السنوية والتي تبدأ من 1/4/2011 – 31/3/2012 وبهذه المناسبة اتقدم بالشكر الجزير لجميع من عمل في اعداد ميزانية الهيئة من وزارة المالية ووزارة الشؤون وديوان الخدمة المدنية آخذين في الاعتبار جميع الحقوق المستحقة لذوي الاعاقة منذ بداية تفعيل القانون.
وتم مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع لبحث آلية لتفعيل المادة)37(فيما يخص اعفاء الاشخاص ذوي الاعاقة من دفع الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة، وتحديد ماهية الرسوم ومخاطبة الجهات ذات الصلة.
وكذلك تم العمل على احداث بعض التغيرات في الية استقبال المراجعين وانجاز معاملاتهم في المبنى المتواضع علما بان المبنى الحالي لا يتناسب مع الزيادة المطردة لذوي الاعاقة واحتياجاتهم وخدماتهم.
وقال قد حرصت الهيئة ان تتماشى سياستها مع سياسة واستراتيجية الحكومة وتوجيهات حضرة صاحب السمو امير البلاد)حفظه الله ورعاه.(

رعاية شاملة

بدوره القى عضو مجلس ادارة النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ناصر غصن العجمي قال فيها ..ولعل ما يحظى به ابناء المجتمع الكويتي من دعم وعناية يرجع في المقام الأول للعناية السامية والرعاية الشاملة لسيدي حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو رئيس مجلس الوزراء الموقر »حفظهم الله جميعا وسدد على طريق الخير خطاهم.«
وقال في هذا الاطار نتوجه لسيادتكم بطلب مراعاة ظروف المعاقين، وزيادة المرافق المخصصة لهم حسب نوع الاعاقة الى جانب اهمية دعم الاجهزة الرياضة والموارد المالية التي تساهم في توفير الكوادر الفنية المدربة من المتخصصين.
واختتم ..لقد اصبح اليوم لابطال الكويت مكانة مرموقة وعلامة مضيئة في تاريخ البطولات العربية والدولية والعالمية، ونسأل ان يوفقنا في حمل الأمانة ورفع لواء المسؤولية نحو المزيد من التقدم والنجاح في ظل راعي نهضتنا وقائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الامين، حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

كوادر وحوافز

ومن جانبه اكد مدير ادارة رعاية المعاقين خالد المهدي عدم التزام اولياء الأمور في الزيارات الداخلية للأبناء، والحاجة الى ربط آلي بين الجهات المختصة لتسهيل المعاملات الخاصة، والحاجة الى التوسع بنظام الرعاية النهارية في جميع المحافظات ووضعها ضمن الخطة الاسكانية في المدن الجديدة، والحاجة الى تشريع قانون بشأن استلام ولي الأمر للحالة بعد تأهيلها خلال فترة الرعاية الايوائية وذلك لتفعيل الدمج المجتمعي، واقرار كوادر وحوافز للكوادر العاملة مع ذوي الاعاقة في جميع المؤسسات.

أياديه البيضاء

ومن جانبه قال رئيس الجمعية الكويتية للاعاقة السمعية حمد المري :ان من فضل الله علينا ان آتت جهودنا ثمارها وتمخض عن كفاحنا المتواصل ان خرجت الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الى النور على الرغم من انها لم تبصر النور بكلتا عينيها، لكنه مع ذلك تخطو خطوات متسارعة لتحقق هدفها وتؤدي دورها كما نأمل وكما هي حجم الطموحات منها، ولاشك بان الطريق طويل لبلوغ الغاية المطلوبة منها وقد يكون تحقيق اليسير

المستطاع هو ما يجعلنا نتفاءل خيرا.
بدورها اكدت رئيسة الجمعية الكويتية لمتلازمة الداون د.صديقة العوضي ان الكل يتطلع لحياة افضل ومستقبل مؤمن لابنائنا نطالب بسرعة تطبيق ما سبق في اسرع وقت حيث ان دولتنا الحبيبة الكويت حفظها الله لا تدخر وقتا وجهدا في مساعدة ابنائها خاصة ابناء ذوي الاعاقة.
بدوره اكد امين عام الرابطة الوطنية للجان العاملة في مجال الاعانة علي ثويني ضرورة ان نبدأ من جديد للمشاركة ببرامج ترفع من شأن ذوي الاعاقة في المجتمع كي نحوز الريادة على المستوى العالمي بمثل هذا البرنامج الذي نحن فيه.
من جهته شدد الاستاذ بدر بن ناجي من الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين على تطبيق وتفعيل القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن الاشخاص ذوي الاعاقة التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة التي اقرتها هيئة الامم المتحدة ووقعها حتى الآن 148 دولة من ضمنها 16دولة عربية.
بدوره تحدث امين سر الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين عبدالعزيز الشطي قال فيها ان انطلاق الجمعية جاء من احساسنا بان المعاقين لهم الشرعية والاحقية في مطالبهم، واحساسنا بالمعاناة اليومية للمعاقين، وقناعتنا بالتعاون مع بقية المؤسسات في الدولة للدفاع عن حقوق المعاقين.
ومن جانبه القى شاكر محمود كلمة نيابة عن النادي الكويتي للصم قال فيها ان هناك بعض الاشخاص يستغلون معرفتهم بلغة الاشارة الكويتية ويقومون بتقديم بعض الدورات في لغة الاشارة كما يظهرون بالعديد من وسائل الاعلام ونحن لا نعلم عنهم اي شيء فيرجى من سيادتكم عدم اعتماد اي شخص كمترجم للغة الاشارة بدون الرجوع الى النادي الكويتي الرياضي للصم علما بانه هو المسؤول الاول عن فئة الصم بدولتنا الغالية الكويت اعزها الله وحماها.

إظـهار النور

ومن جانبها اكدت صفية الشمري ممثلة حقوق المرأة بالجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين ان القانون لم يتطرق الى الأم المعاقة مع انه تطرق الى ام المعاق وزوجة المعاق وهؤلاء نقر لهن بالجميل والاحترام.
وحول كلمة المعاقين سمعيا زارعي القوقعة قالت سهام الفجي :يؤسفنا اليوم ان نجد اللجان الطبية التي لم تنصف أبناءنا المعاقين سمعيا والتي تعمل على تخفيض نسبة الاعاقة السمعية دون الالتزام بالمعايير التي تحدد نسبة وعجز ونوع الاعاقة كما هو متعارف عليه الديسيبل والادق من ذلك البيرا الذي يوضح نسبة العجز السمعي والحسي العصبي لذا نطلب من وزارة الصحة ان تكون اللجان الطبية من اطباء مختصين ومن ضمنهم دكتور سمعيات اختصاصي بتقديم الاعاقة.

التربية الخاصة

ومن جانبه القى منصور المنصور كلمة ادارة مدارس التربية الخاصة اكد خلالها على المشاريع التي تقدمها ادارة مدارس التربية الخاصة في انشاء مشاريع لمجمعات التربية الخاصة في شمال وجنوب البلاد وتحديدا في محافظتي الجهراء والاحمدي اضافة الى ترميم جذري للمبنى الحالي وتوفير جميع الاجهزة التي يحتاجها جميع المعاقين.

شكر وعرفان

ومن جانبه تقدم رئيس جمعية المكفوفين الكويتية فايز العازمي، بالشكر لسمو الأمير وسمو ولي عهده وسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكذلك لرئيس واعضاء مجلس الامة لاقرار قانون المعاقين رقم 2010/8 مشيدا بتعيين د.جاسم التمار رئيسا لهيئة شؤون المعاقين والذي يبذل جهودا كبيرة من اجل خدمة المعاقين متمنيا ان يرى قانون المعاقين في القريب العاجل وتفعيل جميع مواده.

سلم تعليمي

ومن جانبها، ألقت عبير الجيماز كلمة مركز عبير 2 وقالت فيها لدينا شريحة كبيرة من الاعاقة الذهنية وقف الزمن التعليمي بهم لعدم وجود سلم تعليمي وشهادة معتمدة لهم ويوجد العديد من المواهب التي اوقفها البعض عامدا متعمدا.
واشادت بجهود الحكومة في رعايتها للمعاقين مطالبة بتوفير ورش مهنية ومدربين للاعاقة الذهنية لأنهم حققوا

بطولات ورفعوا اسم الكويت عاليا مؤكدة انه لا توجد كوادر تعليمية مدربة لتدريس الاعاقة الذهنية مؤكدة ان المجتمع الكويتي يجهل انواع الاعاقة الذهنية مطالبة بحملة توعوية للتعريف بهذه الاعاقة.

شهادة معتمدة

بدوره ألقى الطالب بدر محمد ميرزا من الجمعية الكويتية للتوحد كلمة تقدم فيها بالشكر لسمو أمير البلاد والحكومة ومجلس الامة مطالبا بمنحه شهادة معتمدة من وزارة التربية ليستطيع اكمال مشوار حياته العلمية والعملية وهذا ليس غريبا على دولة الكويت التي قدمت الكثير من اجل ابنائها المعاقين.

قول وفعل

من جانبها، قالت الرئيس الفخري لنادي المعاقين الشيخة شيخة العبدالله ان الاخوة كفوا ووفوا لصاحب السمو أمير البلاد وللحكومة وللمجلس وانا شخصيا اشكركم على استضافتنا بمجلس الامة ونحن في السابق ليس لدينا خيمة نتضلل عليها، والآن وجدت هذه الخيمة متمثلة بالقانون الخاص للمعاقين ولكن كما يقال)الحلو لا يكمل(ونحن لدينا بعض المطالب ونتمنى تحقيقها.

ملاحظات مهمة

من جانبه، قال رئيس لجنة المعاقين البرلمانية النائب علي الدقباسي ؟؟؟ مميز لأكثر من سبب لأنه يأتي بعد انجاز واقرار قانون المعاقين وبوجود الكثير من المسؤولين الذين يستمعون لملاحظات كثيرة ولا شك اننا جميعا استمعنا بعض الملاحظات، ونسعى لتحقيقها وخصوصا ما اثير من الاخت صفية الشمري حول الثروة المعاقة وغيرها ونتمنى ان تسلم الملاحظات للجنة البرلمانية والمجلس يسعى الى متابعة تنفيذ قانون المعاقين ونشكر اللجان البرلمانية السابقة ونشكر اعضاء اللجنة السابقة ومنها رئيس اللجنة السابق مسلم البراك ومقررها ناجي العبدالهادي والنائبتان اسيل العوضي ومعصومة المبارك.
وتابع الدقباسي ان اللجنة سوف تستكمل اجتماعات اللجنة بعد العيد وتستدعي عددا من الوزراء لمتابعة كافة القضايا المثارة وخصوصا لدينا ملاحظات حول تفعيل القانون والواضح بأنه جاء بشكل بطيء جدا وهناك بعض مواد القانون لم تطبق بالشكل السليم.
واضاف الدقباسي لدينا قانون للمعاقين ويعتبر متحضرا واذا كان هناك أي ملاحظات لديكم ان تزودنا بها ونحن لن نتردد باستخدام الادوات لمتابعة تنفيذ مواد القانون، متمنيا من ان نلتقي في مجلس الامة بالعام المقبل وان يتم تفعيل كافة مواد قانون المعاقين.
ومن جهته، طالب النائب عسكر العنزي الحكومة بالعمل على تنفيذ كافة مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم عرضها خلال الجلسة الخاصة التي عقدت امس، وعلى رأس تلك المطالب تنفيذ قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقا لما نصت عليه مواده، لاسيما بعد مرور الفترة القانونية اللازمة لتنفيذه .وقال العنزي في تصريح عقب حضوره جلسة ذوي الاحتياجات الخاصة امس اتوجه بالشكر الى رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي والزملاء النواب والحكومة وجميع من حضر من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الجلسة، لحرصهم على نجاح هذه الجلسة التي تعقد بصورة سنوية وتعكس مدى حرص مجلس الامة على الاستماع الى هموم المعاقين والعمل على حلها.
وابدى العنزي حرص المجلس ودعمه ومساندته لأبناء هذه الفئة، مؤكدا انهم قدوة حسنة للاصحاء، مشددا على اهمية مشاركة فئات المجتمع كافة في العمل على تحسين الواقع الاجتماعي والخدمات وان يكون المعاق طرفا فاعلا في صنع القرارات التي تؤثر في فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
من جانبه، اكد النائب الدكتور علي العمير مراقب مجلس الامة، بمناسبة الجلسة السنوية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ان حكومة الكويت ومجلس الامة لن ولم يتوانى في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة بأي مجال، وان قانوني المعاقين الاسبق رقم 49/1996 والحالي رقم 8/2010 جاءا بعد دراسات مستفيضة وملامسة للواقع ولحاجة المعاقين، واسرهم، وتعهد بأن يستمر باهتمامه بتلك القضايا والهموم حتى يصل الى مرحلة ازالتها وراحة المعاقين وذويهم وبين بأنه سيكون سندا لكل معاق لم تمثله جمعية أو رابطة وانه من خلال متابعاته للقوانين الدولية، لافتا الى ان القانون الكويتي الاسبق والحالي الخاصين بالمعاقين اذهلا الدول الاجنبية والعربية على ما يحويانه من خدمات كفلت للمعاق العيش الكريم وكيف ألزمت الدولة وزاراتها ومؤسساتها بتقديم الخدمات وكيف اوجدت القوانين الجزائية على من يقصر ويمتنع عن تقديم الخدمات التي نص عليها القانون وان كانت هذه الجهات حكومية فإنه سيطبق عليها قانون الجزاء الذي نص عليه قانون المعاقين رقم

8/2010، وبين العمير ان هذه الجلسة تميزت بكونها الجلسة الاولى بعد اصدار قانون المعاقين الجديد وبالتالي فإن الهموم والعراقيل تكون اكثر واقعية وكذلك تبين تلك الهموم اين مصدر القصور هل هو بالقانون أم بالتطبيق.
واعرب النائب عادل الصرعاوي عن سعادته من واقع حضوره جزءاً من الجلسة السنوية الاولى لذوي الاعاقة مؤكدا بهذا الصدد على انه مازال ملف ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحله الاولى وان اقرار القانون ما هو الا الخطوة الاولى حيث مازال امامنا الكثير الكثير من الاستحقاق لهذه الفئة واني على ثقة بأن الاخوة اعضاء اللجنة لديهم من الحرص والاهتمام في هذه الجوانب والتي نقدرها سلفا في هذا الجانب مؤكدين دعمنا لهم في انجاز مهامهم واعمالهم .واني بالتنسيق مع الاخوة اعضاء المجلس بصدد تقديم طلب تكليف لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة ليس فقط متابعة تطبيق القانون انما هناك قضايا وقوانين اخرى مكملة لهذه الفئة العزيزة علينا سواء على المسار الوقائي والمسار التعليمي والمسار العلاجي والمسار التوعوي.
واكد رئيس مجلس الامة حرص المجلس على حل جميع الصعوبات التي تواجه ذوي الاعاقة ونشكر جميع من حضر وشارك بالجلسة الخاصة للمعاقين وترفع الجلسة للسنة القادمة ان شاء الله.

==========

وثيقة الأمل

قدمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين وثيقة الامل بالتعاون مع الرابطة للجهات العاملة في مجال الاعاقة وهي عبارة عن بنود طلبتها بعض الجهات ولم تدرج:
- 1عدم تخفيض نسبة الاعاقة خاصة من لديهم تقييم سابق لإعاقات دائمة بحجة المعايير الدولية لن لكل مجتمع خصوصيته.
- 2زيادة الحوافز للعاملين في المؤسسات التي ترعى وتخدم ذوي الاعاقة.
- 3عدم قطع الاعانة للمعاق ذهنيا حين يزاول مهنة صغيرة لسد وقت فراغه ولاثبات وجوده.
- 4الاعتراف بلغة الاشارة الكويتية وتدريسها بالمدارس وتشجيع كل من يتكلم بها من موظفي الدولة بحوافز مادية ببند منفرد في القانون.
- 5اعطاء الحق للمعاقة كما المعاق »بالمخصص الاسكاني خاصة من تمتلك منزلا خاصا بها.«
- 6تخصيص منزل عن طريق حق الانتفاع للمعاق رجلا أو امرأة غير متزوج ومن فقد والديه.
- 7انشاء مستشفى تخصصي للحالات النادرة من أمراض الاعاقة أو للإعاقات النادرة والعمليات المستعصية النادرة وللبحوث الطبية المتخصصة وللزائرين من الأطباء المتخصصين.علاوة على المراكز الصحية الواردة بالقانون.
- 8اعطاء المعاقة المتزوجة جزءا من راتب ابيها المتوفى المتقاعد أسوة بالرجل المتزوج المعاق.
- 9اعطاء المرأة المتزوجة المعاقة وتكون الزوجة الثانية حق التمتع بالسكن الحكومي أو الانتفاع بالسكن.
- 10اعطاء الجنسية للمرأة التي لديها أبناء معاقون كويتيون دون أذن من الزوج اذا قضت الفترة القانونية للحصول عليها.
- 11منح الجمعيات ذوي الاعاقة دعما سنويا مع توفير المقر في حال شهرها وشهر الجمعيات التي لا تزال تحت التأسيس.
- 12ضم الأخ أو الأخت لرعاية المعاق، للحصول على تخفيض ساعات العمل، في حالة رعاية المعاق.
- 13ان يعامل المخصص المالي للمعاقين الأقل من 18 سنة معاملة رواتب الموظفين بالدولة من حيث الزيادات الاستثنائية.
- 14فتح مراكز صباحية ومسائية تدريبية وتعليمية للطلبة بعد 18 سنة من الاعاقة العقلية بدلاً من جلوسهم بالمنزل مما يترتب على الأسرة الاحراج وعلى المعاق زيادة الاعاقة.
- 15صرف شهادات الميلاد لغير محددي الجنسية المعاقين للحصول على شهادة أثبات اعاقة.
- 16الزام ولي الأمر بتسجيل ابنه او ابنته المعاق لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وهي الجهة الحكومية والمسؤولة عن المعاقين بالدولة.
- 17ضم ممثل عن كل جمعية أو ناد للمعاقين في مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.
- 18ايجاد مراكز ارشادية لتأهيل أسرة المعاق وتوعيتها ومدها بالمعلومات لتأخذ دورها في تربية ورعاية

الطفل المعاق وتأهيلها نفسياً للقبول أو التعامل مع المعاق ان كان أحد أفرادها.
- 19مساواة المرأة المعاقة بكل الامتيازات التي يحصل عليها الرجل المعاق وتعديل القانون في وزارات الدولة ومؤسساتها التي تتعارض مع هذا الطلب.
- 20تعديل بعض بنود القانون الذي يثبت التطبيق الواقعي ضرورة تعديله لمصلحة المعاقين.
وكلنا أمل ان يتبنى أعضاء مجلس الأمة الموقرين لهذه المطالب والدعوة لضمها الى القانون الجديد، وأن ينطلقوا من معاناة المعاقين لأمن قناعة المسؤولين حتى تكتمل فرحة مواطنينا من ذوي الاعاقة، شاكرين لجميع من مد يد العون لهم ووفقكم الله لما فيه خير الوطن والمواطن .

==========

الموبزري يطالب الشؤون الإسراع بتطبيق قانون ذوي الاحتياجات

طالب النائب شعيب الموبزري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة لشؤون المعاقين بسرعة التطبيق الكامل لقانون المعاقين الجديد رقم 8 لسنة 2010الذي مضى على صدوره نحو 7 اشهر.
وقال الموبزري في تصريح صحافي عقب حضوره الجلسة الخاصة غير الرسمية التي عقدها رئيس المجلس جاسم الخرافي لبحث شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة امس :اننا نشكر الخرافي لحرصه على عقد مثل هذه الجلسة الخاصة سنويا بصورة منتظمة وهو ما يؤكد حرص مجلس الامة على مناقشة قضاياهم.

==========

الصواغ :لجنة المعاقين البرلمانية ستدرس كل الملاحظات لمعالجة ثغرات القانون

أكد مقرر لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب فلاح الصواغ ان اللجنة ستعمل على دراسة جميع الملاحظات التي اثيرت خلال جلسة الامس بشأن قانون المعاقين وايصالها الى الحكومة بأسرع وقت ممكن.
وقال الصواغ في تصريح للصحافيين في مجلس الامة نتمنى من الحكومة ان تسارع في تطبيق قانون المعاقين حتى ينعم ابناؤنا ذوو الاحتياجات الخاصة بالمميزات التي يوفرها لهم مؤكدا في الوقت ذاته ان القانون جيد ومتكامل ولكن اللجنة ستعمل على متابعة الملاحظات التي اثيرت خلال الجلسة من اجل سد أي ثغرات في القانون.

==========

الطاحوس :الحكومة غير جادة في تطبيق قانون المعاقين

اعتبر النائب خالد الطاحوس ان عدم تطبيق الحكومة قانون المعاقين رغم مضي 7 اشهر على اقراره من قبل مجلس الامة، دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.
وقال الطاحوس ان هناك لخبطة في تفعيل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة والحكومة بدأت في تطبيقه بمخالفة المادة 51 من القانون لدى تعيينها مدير الهيئة العامة للمعاقين د.جاسم التمار وهذا دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.
واضاف :الاخوة في الهيئة العامة للمعاقين يجدون صعوبة في تفسير مواد القانون والحكومة توافق على شيء لا تعرف حيثياته وعلى مجلس الامة وخصوصا لجنة المعاقين ان يقوم بمسؤولياته وذلك باستدعاء المسؤولين ومعرفة اسباب عدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح.

==========

أكدت أن قانون ذوي الإعاقة الجديد جاء ليطور تسهيلاتهم

وزيرة التربية :قضايا المعاقين في مقدمة الأولويات الحكومية

اكدت وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود ان فئة المعاقين ومتطلباتها في مقدمة اولويات الحكومة مشددة في الوقت ذاته على ان جميع الجهات المعنية حريصة على توفير كافة الامكانات والتسهيلات لمنح هذه الفئة دورها الفاعل في عملية التنمية.
وقالت الحمود في تصريح للصحافيين عقب جلسة المعاقين نشكر حرص رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي على عقد هذه الجلسة السنوية التي تعقد للمرة التاسعة هذا العام، من اجل الاستماع الى احتياجات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والرسالة التي نريد ايصالها ليس عن الحكومة فقط وانما عن جميع الجهات المعنية هي ان هذه الفئة في مقدمة اولوياتنا.
واوضحت ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج الى عناية خاصة سواء في الجانب النفسي والروحي او العناية الجسمية مشددة على ان الهدف الذي تعمل عليه الجهات التي شاركت في الجلسة هو توفير كافة المتطلبات لهذه الفئة حتى يكون لها دور فاعل في التنمية.
واكدت ان قانون المعاقين الجديد جاء ليطور القانون القديم الذي وضعه الأميران الراحلان المغفور لهما الشيخ جابر الأحمد، الشيخ سعد العبدالله متوجهة بالشكر لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على توجيهاته وتبنيه ودفعه نحو توفير كافة التسهيلات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وإنجاز القانون الخاص بها.
وقالت ان سمو رئيس مجلس الوزراء مهتم جدا بهذه القضية ولذلك حرص على ان يكون للحكومة حضور مميز في هذه الجلسة مجددة التأكيد على ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة اولويات الحكومة.

==========

لقطات

>بدأ المعاقون في الحضور الى المجلس في تمام الساعة الثامنة صباحا حتى قبل بداية الجلسة.
>حرص رجال مديرية امن العاصمة الموجودون في المجلس مع رجال الحرس الوطني على تسهيل دخول المعاقين الى قاعة عبدالله السالم.
>منسق العلاقات العامة بمجلس الامن خليفة الرباح قام بتوزيع الهدايا والورود على المعاقين اثناء دخولهم المجلس.
>الوزيران الشريعان والحمود كانا اول الحضور الى الجلسة قبل بدايتها بدقائق والنواب المطير والدقباسي وهايف والعنجري والعدوة والعمير اول النواب الواصلين الى قاعة المجلس.
>صفق الحضور بحرارة اثناء دخول الرئيس جاسم الخرافي الذي داعب الحضور قائلا لن أتلو أسماء الاعضاء لان الكل حاضر وليس هناك غياب فضحك الحضور.
>اشاد الرئيس الخرافي بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد للحرص على الوجود الحكومي وكذلك ممثلي بعض الجهات الحكومية.
>ألقى رئيس اللجنة المنظمة مهدي العازمي كلمته واهدى انجاز القانون الجديد للمعاقين.
>جلس احمد جوهر ممثل جمعية الثقافة محل سمو رئيس مجلس الوزراء كما جلس مدير بنك التسليف محل النائب مسلم البراك.
>ألقت رئيسة الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس كلمة بهذه المناسبة تلت ذلك كلمة رئيس هيئة ذوي الاعاقة الدكتور جاسم التمار.
>قام خبير الإشارة بدر الدوخي بترجمة كلام المتدحثين بلغة الاشارة للحضور من الصم.

>رحب الرئيس الخرافي بالضيوف المشاركين في الجلسة من المملكة العربية السعودية الشقيقة.
>بذلت منيرة المسباح من جريدة الأمل الالكترونية جهودا جبارة لتسهيل عملية التنظيم داخل قاعة عبدالله السالم.
>جلست الشيخة شيخة العبدالله الصباح الرئيس الفخري لنادي المعاقين في نفس مكانها في كل عام.
>حرصت حضانة الهبة ممثلة بليلى الجفين على الحضور والمشاركة من خلال منتسبيها في الجلسة والمسيرة.
>بعد انتقاد ممثل الرابطة الوطنية للجهات العاملة بمجال الاعاقة لوزارة التربية طلبت الوزيرة الحمود مدير التربية الخاصة دخيل العنزي ودار بينهما حديث ثم عاد العنزي الى مكان جلوسه.
>قام خبير الاشارة بترجمة كلمة ممثل الصم الذي اعرب عن استيائه من تجاهل اعاقة الصم في التوظيف.
>امتنع مترجم الاشارة عن نطق احد المصطلحات لممثل جمعية الصم ووصفه بانه قوي.

مسيرة المعاقين

>شارك النائبان علي الدقباسي وروﻻ دشتي في المسيرة التي نظمها ذوو الاحتياجات الخاصة من ساحة الارادة الى مبنى مجلس الامة امس قبل انعقاد الجلسة الخاصة غير الرسمية.

تكريم الخرافي

>كرمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي بعد انتهاء الجلسة.

جلسة غير رسمية بحضور 22 نائبا لمناقشة قضايا المعاقين

الخرافي: الأولوية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

● ذوو الاحتياجات الخاصة يكرمون الخرافي وبدا الدقباسي

حسني هلال

في جلسة غير رسمية لذوي الاحتياجات الخاصة ترأسها رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، وللسنة الثامنة على التوالي التقى أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية في الجلسة البرلمانية الثامنة لذوي الإعاقة التي تأتي ضمن سلسلة الجلسات الدورية في إطار اليوم الوطني للإعاقة، للتضامن مع ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي حضره 22 نائباً ووزيران.

وبث فيها الحاضرون هموم هذه الفئة لا سيما أنها الجلسة الأولى التي تعقد بعد إقرار قانون ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلى الرغم من إقرار القانون فان المتحدثين اتفقوا على أنه ما زال لم يطبق بالشكل الذي يتوافق مع قيمته والغرض المرجو منه.

ورأى البعض ان تطوير التعليم الخاص بذوي الاحتياجات يأتي على رأس الألويات الخاصة بهم لاسيما فيما يتعلق بالاعداد التربوي والتعليمي المناسب.

وأكد البعض ان مدعى العاقة هم العدو اللدود لذوي الاحتياجات الخاصة وضرورة أن يسد القانون الجديد جميع الثغرات السابقة.

وأكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي لدى افتتاحه الجلسة البرلمانية غير الرسمية لذوي الاحتياجات الخاصة ان المهم في المرحلة المقبلة هو التطبيق الصحيح للقانون وبالأسلوب الذي يحقق أهداف المشرع والمصلحة العامة ومصلحة المستفيدين من ذوي الاعاقة، مشيرا الى ان هذا «يتطلب من المسؤولين تفهم» القانون واستيعاب أهدافه بالشكل الصحيح واتخاذ القرارات الفنية والمهنية الصحيحة في التطبيق وبشكل خاص ما يتعلق بأسلوب واجراءات التصنيف الطبي للاعاقة الذي يجب أن يكون على درجة عالية من الدقة وبما يمكن الجميع من تحقيق أقصى فائدة من القانون.

ورحب الخرافي بالحضور في الجلسة «التي نعقدها اليوم ضمن سلسلة جلساتنا البرلمانية الدورية وفي اطار اليوم الوطني السادس للتضامن مع ابنائنا وبناتنا ذوي الاعاقة»، معربا عن خالص سعادته بلقائهم واطيب تمنياته لهم ولمداولات «هذه الجلسة بالنجاح».

وقال مخاطبا الحاضرين «نعقد اليوم دور الانعقاد الثامن لذوي الاعاقة تحت شعار «لنبدأ من جديد»، وكما تعلمون فان اصراري على تسميته بدور الانعقاد هو تعبير عن الحرص على أن تأخذ جلساتنا وحواراتنا طابع المؤسسية والاستمرارية ولنتوج بذلك جهودا بذلناها لسنوات طويلة بدأناها بالمهرجان السنوي ثم اللجنة المؤقتة لذوي الاعاقة ثم الجلسات البرلمانية التي شارك فيها الوزراء المعنيون وأعضاء مجلس الأمة لنصل اليوم الى اطار عمل مؤسسي نؤدي به واجبنا تجاهكم ونتعاون معكم لتلبية احتياجاتكم ونتوجه لكم بالنصح والمشورة لتواصلوا دوركم في بناء وطنكم».

واشار الخرافي الى ان القانون الخاص بالأشخاص ذوي الاعاقة الذي صدر في دور الانعقاد الماضي لمجلس الأمة «كان ثمرة» جهود وتعاون بناء ونتاج تواصل وحوار امتد قرابة ثماني سنوات.

وأوضح ان لأبناء هذه الفئة جميعا وللجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين والرابطة الوطنية للجهات العاملة بمجال الاعاقة «دورا كبيرا» في كل مراحل إعداد «هذا القانون»، مبينا انه دور «دافعتم به عن حقوقكم وينبغي أن يتواصل فالقانون ليس نهاية المطاف».

التعليم الخاص

من جانب آخر، قال ان التعاون والحوار «بيننا ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الأولويات التي يحتاج إليها أبناؤنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، وعلى رأسها تطوير قطاع التعليم الخاص بهم، سواء ما يتعلق بتطوير المناهج أو توفير المدارس المجهزة أو اعداد المعلمين المتخصصين».

واعرب عن تطلعه الى ان يشمل البحث في «هذه الجلسة والجلسات المقبلة» السبل الكفيلة بالاعداد التربوي والتعليمي المناسب لأبنائنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، مؤكدا ان هذا ما يتناسب بالفعل مع شعار «لنبدأ من جديد» الذي تجري فعاليات اليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين في اطاره.

واضاف الخرافي «لا شك ان شعار هذه الجلسة البرلمانية (شكرا لكم) هو تعبير عن معدن أصيل لأبنائنا وبناتنا المعاقين ودلالة خير فيهم، كما أن وثيقة الوفاء لكبار السن التي تقدمتم بها لهذه الجلسة هي عنوان وفاء منكم للآباء والأجداد تشكرون عليها وهي باذن الله في ميزان حسناتكم».

من جهته، اكد رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة علي الدقباسي ان المجلس سيأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي طرحها ذوو الاعاقة في الجلسة، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة المعاقة، «والتي اغفل القانون الاشارة اليها».

من جانبه، بعث رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين مهدي العازمي ست بطاقات شكر وعرفان «لكل من كان له يد في اقرار قانون المعاقين»، لا سيما القيادة السياسية ورئيس ونواب مجلس الامة والى كل الجهات العاملة في مجال الاعاقة.

مدعو الإعاقة

جدد النائب مرزوق الغانم تأكيده على ان العدو اللدود لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة هم مدعو الاعاقة، مشددا على ضرورة سد اي ثغرات في القانون الجديد حتى لا يستفيد منها مدعو الاعاقة بغير وجه حق.

واوضح الغانم ان الجلسة لا تقل اهمية عن الجلسات الرسمية، وذلك لاهمية موضوعها والملاحظات التي اثيرت خلالها، مبينا ان النواب سيعملون على بحث جميع الملاحظات التي اثيرت مع المسؤولين من اجل معالجة اي خلل.

وقال ان علينا ان ننتبه الى نقطة اساسية وهي ان ألد اعداء المعاقين هم مدعو الاعاقة، لافتا الى ان اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين لم تصدر بشكل رسمي ولم يتم تفعيلها بالشكل الصحيح.

المسار الوقائي

من جانبه، أعرب النائب عادل الصرعاوي عن سعادته لحضوره جزءاً من الجلسة السنوية لذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرا إلى أن إقرار المجلس قانون ذوي الاحتياجات الخاصة ليس إلا الخطوة الأولى لمزيد من الاستحقاقات لهذه الفئة.

وأعلن الصرعاوي عن أنه، وبالتنسيق مع عدد من النواب، بصدد تكليف لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة بمتابعة تطبيق القانون، وايجاد القاعدة التشريعية المكملة لأصحاب الإعاقة، سواء في المسار الوقائي أو التعليمي أو العلاجي، وذلك من واقع التدخل المبكر وفق برنامج عمل الحكومة وخطة اللتنمية.

وأضاف أن هناك توجها لتثبيت رصد الميزانيات للتوعية، لاسيما ما يتعلق بالحوادث المرورية.

لا للاستعجال

بين النائب د. علي العمير أنه لا داعي للاستعجال في تعديل قانون المعاقين الجديد، ويجب تركه يأخذ مداه في التطبيق، حتى تتبين سلبياته من إيجابياته.

وقال العمير، في رده على سؤال عن إمكان تعديل القانون، إن القانون دائما قابل للتعديل، لكننا اليوم أمام قانون كبير تم العمل عليه منذ سنوات، ولذلك لن نستعجل في تعديله إلى أن يأخذ مداه، مبينا أن القانون يحوي مميزات لفئة المعاقين، لا يضاهيها أي قوانين في الدول الأخرى.

تفسير القانون

اعتبر النائب خالد الطاحوس أن عدم تطبيق الحكومة قانون المعاقين رغم مضي 7 أشهر على إقراره من مجلس الأمة، دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.

وقال الطاحوس إن هناك لخبطة في تفعيل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، والحكومة بدأت في تطبيقه بمخالفة المادة 51 من القانون لدى تعيينها مدير الهيئة العامة للمعاقين د. جاسم التمار، وهذا دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.

وأضاف: أن الهيئة العامة للمعاقين تجد صعوبة في تفسير مواد القانون، والحكومة توافق على شيء لا تعرف حيثياته، وعلى أعضاء مجلس الأمة، خصوصاً لجنة المعاقين، أن يقوموا بمسؤولياتهم، وذلك باستدعاء المسؤولين، ومعرفة أسباب عدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح.

التطبيق الكامل

وطالب النائب شعيب المويزري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة لشؤون المعاقين بسرعة التطبيق الكامل لقانون المعاقين الجديد، رقم 8 لسنة 2010، الذي مضى على صدوره نحو 7 أشهر.

وقال إننا نشكر الخرافي لحرصه على عقد مثل هذه الجلسة الخاصة سنوياً بصورة منتظمة، وهو ما يؤكد حرص المجلس.

وأكد المويزري ضرورة أن تقوم الحكومة بالعمل على تلافي الملاحظات التي أبداها ممثلو الهيئات والجمعيات الأهلية المعنية بشؤون المعاقين لمعالجة أي خلل أثناء تطبيق مواد قانون المعاقين.

هموم وقضايا

وطالب النائب عسكر العنزي الحكومة بالعمل على تنفيذ كل مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم عرضها خلال الجلسة الخاصة غير الرسمية، التي عقدت أمس، وعلى رأس تلك المطالب تنفيذ قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقاً لما نصت عليه مواده، لا سيما بعد مرور الفترة القانونية اللازمة لتنفيذه.

وتوجه العنزي بالشكر إلى رئيس المجلس جاسم الخرافي والزملاء النواب والحكومة وجميع من حضر من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الجلسة، لحرصهم على نجاح هذه الجلسة التي تعقد بصورة سنوية، وتعكس مدى حرص مجلس الأمة على الاستماع إلى هموم المعاقين والعمل على حلها.

وأشاد بالأجواء التي سادت الجلسة، التي جاءت في إطار منظم وتم خلالها الاستماع إلى هموم وقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، متوجهاً بالشكر إلى كل من ساهم ويساهم فيه في مجلس الأمة والجهات الحكومية والأهلية، متمنياً تواصل هذه المسيرة، لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من أهداف لتوفير مقومات حياة أفضل لأبنائنا وبناتنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وزيادة مشاركتهم في مجتمعهم، وتفعيل دورهم في خدمة وطنهم.

وأكد العنزي ان ما تم بحثه من قضايا، وما تم عرضه من مطالب واحتياجات خلال الجلسة محل عناية واهتمام، مشدداً على ضرورة اهتمام الدولة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل بجدية على الارتقاء بمستوى الخدمات والرعاية المقدمة لهم، من خلال الإسراع في تطبيق قانون ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقره مجلس الأمة، الذي يعد مفخرة لنا ويأتي تماشياً مع التوجهات الدولية والإقليمية.

وأبدى العنزي حرص المجلس ودعمه ومساندته لأبناء هذه الفئة، مؤكداً انهم قدوة حسنة للأصحاء، مشدداً على أهمية مشاركة فئات المجتمع كافة، في العمل على تحسين الواقع الاجتماعي والخدمات وأن يكون المعاق طرفاً فاعلاً في صنع القرار، التي تؤثر في فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

دراسة الملاحظات

وأكد مقرر لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب فلاح الصواغ ان اللجنة ستعمل على دراسة جمع الملاحظات التي اثيرت خلال جلسة الأمس بشأن قانون المعاقين وايصالها الى الحكومة باسرع وقت ممكن.

وتمنى الصواغ من الحكومة أن تسارع في تطبيق قانون المعاقين حتى ينعم ابناؤنا من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمميزات التي يوفرها لهم القانون، مؤكدا في الوقت ذاته ان القانون جيد ومتكامل ولكن اللجنة ستعمل على متابعة الملاحظات التي أثيرت خلال الجلسة من أجل سد أي ثغرات في القانون.

مقدمة الأولويات

بدورها، أكدت وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود ان فئة المعاقين ومتطلباتها تقع في مقدمة اولويات الحكومة، مشددة على أن جميع الجهات المعنية حريصة على توفير كل الإمكانات والتسهيلات لمنح هذه الفئة دورها الفاعل في عملية التنمية.

وثمنت الحمود حرص رئيس المجلس جاسم الخرافي على عقد هذه الجلسة السنوية التي تعقد للمرة التاسعة هذا العام، من أجل الاستماع الى احتياجات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والرسالة التي نريد ايصالها ليس عن الحكومة فقط وانما عن جميع الجهات المعنية، هي أن هذه الفئة في مقدمة اولوياتنا.

واوضحت ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج الى عناية خاصة سواء في الجانب النفسي والروحي او العناية الجسمية، مشددة على ان الهدف الذي تعمل عليه الجهات التي شاركتها في الجلسة هو توفير كل المتطلبات لهذه الفئة حتى يكون لها دور فاعل في التنمية.

واكدت ان قانون المعاقين الجديد جاء ليطور القانون القديم الذي وضعه الأميران الراحلان المغفور لهما الشيخ جابر الأحمد، والشيخ سعد العبدالله، متوجهة بالشكر لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على توجيهاته وتبنيه ودفعه نحو توفير كل التسهيلات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وانجاز القانون الخاص بهم.

وقالت ان سمو رئيس مجلس الوزراء مهتم جدا بهذه القضية، ولذلك حرص على ان يكون للحكومة حضور مميز في هذه الجلسة، مجددة تأكيد ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة أولويات الحكومة.

توحيد الرؤى

وقال رئيس هيئة شؤون المعاقين د. جاسم التمار انه بناء على توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عقدت اجتماعات عدة مع العاملين في الهيئة وجمعيات النفع العام والأندية العاملة في مجال الاعاقة وبعض النشطاء في مجال الاعاقة للاستماع لهم والتحاور معهم، ايمانا بمبدأ الشراكة البناءة والفعالة، وذلك للمساعدة في توحيد الرؤى والسياسة العامة ومنهجية العمل، مشيرا الى انه تم تفعيل مادة رقم 52 بتشكيل مجلس ادارة الهيئة، كما تم تفعيل المادة رقم 49 بتشكيل المجلس الأعلى للهيئة، اضافة الى الاجتماع مع اللجنة القانونية بالهيئة لتوضيح بعض مواد القانون.

وأضاف التمار: عقدنا اجتماعات عدة مع ديوان الخدمة المدنية وبنك التسليف والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرعاية السكنية والأمانة العامة للتخطيط والبنك المركزي لمناقشة مواد القانون رقم 8 لسنة 2010 المرتبطة بين الهيئة وكل جهة على حدة، تمهيدا لتفعيل مواد القانون، وشكلت فرق من المختصين بين الهيئة والجهات المعنية ذات الاختصاص لبحث آلية تفعيل القانون كل في ما يخصه، وتم البدء بتفعيل المواد التالية 31 بما يخص منحة الزواج، كما تم الاتفاق النهائي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتفعيل المواد 36، 41 وفي ما يخص المادة 42 من القانون فهي في المراحل النهائية للتطبيق.

وتابع: الاجتماع مع وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية فاضل صفر أسفر عن توفير موقع مناسب للهيئة بمساحة مناسبة مقرا دائما للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة، على أن يكون ذلك في خطة الدولة عام 2012/2011 وتبنى صفر مشكورا الموضوع بأهمية بالغة ووعد بالعمل عليه بأسرع وقت ممكن.

> الغانم: العدو اللدود للمعاقين هم مدّعو الإعاقة
>
> الصرعاوي: تنسيق نيابي لتكليف «المعاقين» باستكمال التشريعات اللازمة لذوي الإعاقة
>
> الحمود: ذوو الاحتياجات الخاصة على قائمة أولويات الحكومة

المرأة المعاقة

أعربت صفية الشمري، وهي ممثلة حقوق المرأة في الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين، عن الأسف في أن قانون ذوي الاحتياجات الخاصة لم يتطرق إلى المرأة المعاقة، على الرغم من أنه تطرق إلى أم المعاق وزوجة المعاق، «ولكن أين هي الأم المعاقة والمطلقة المعاقة، وأبناء المعاقة المتزوجة أو المطلقة من غير كويتي، والمعاقة التي تعدت سن الزواج، وأين هي حقوقها في قانون الرعاية السكنية؟».

بدوره، ناشد رئيس مجلس إدارة قناة العطاء الفضائية، أحمد الفارسي، وزارة الصحة تفعيل الدور الإعلامي في سبيل الحد من الحوادث التي تؤدي إلى الإعاقة، وكذلك الامراض الوراثية، مشيراً إلى ضرورة وجود حملات مكثفة ومستمرة وبرامج توعوية، «فدرهم وقاية خير من قنطار علاج».

وقالت سهام الفجي، نيابة عن المعاقين سمعياً من زارعي القوقعة، إن هناك حاجات وقضايا مهمة «لا نرى التحرك الجاد لحلها وتؤثر على حياة المعاق وتزيد معاناته»، لاسيما على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

وقدمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين وثيقة «الوفاء للأجداد والآباء» إلى رئيس مجلس الأمة، تضمنت مطالب لتعديل قانون المسنين، لاسيما تعريف المسن بالقانون الكويتي، على أن يكون من يبلغ من العمر 60 عاماً، وإن كان سليماً، عوضاً عن التعريف الحالي الذي يظهر المسن بالعاجز المريض، من خلال الاحتجاج بالتعريف العالمي، «الذي يحرم الأجداد والآباء من خير البلاد والغفلة عن الأصحاء منهم»، إضافة إلى عدد من المميزات التي من شأنها دعم المسنين مادياً ومعنوياً وصحياً.

لقطات

مسيرة المعاقين

شارك النائبان علي الدقباسي وروﻻ دشتي في المسيرة التي نظمها ذوو الاحتياجات الخاصة من ساحة الإرادة الى مبنى مجلس الامة امس قبل انعقاد الجلسة الخاصة غير الرسمية.

تكريم الخرافي

كرّمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بعد انتهاء الجلسة.

الفحص قبل الزواج

استعرض مدير إدارة رعاية المعاقين، خالد المهدي، ما قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ممثلة في الإدارة من أجل توفير كل الاحتياجات الخاصة بالفئات ذات الإعاقة في المجالات كافة، وتسعى إلى مواكبة التطور في خطة التنمية، ومنها فتح مركز للرعاية النهارية في جميع محافظات الدولة، مشيراً في الوقت ذاته إلى الصعوبات التي تواجه تفعيل عمل تلك المراكز.

وتساءل رئيس الجمعية الكويتية للإعاقة السمعية، حمد المري، عن الأسباب وراء عدم إشهار جمعية ذوي الإعاقة السمعية، مشيراً إلى الإنجازات التي حققها أبناء هذه الفئة في محافل عديدة عربية ودولية.

وأشادت رئيسة الجمعية الكويتية لمتلازمة الداون، د. صديقة العوضي، بتفعيل قانون الفحص قبل الزواج، مؤكدة أن ذلك من شأنه حماية الأجيال المقبلة من الإعاقة ومن الأمراض الوراثية، وتحقيقاً لحياة أفضل ومستقبل مؤمن لهم.

وشدد أمين عام الرابطة الوطنية للجهات العاملة في مجال الإعاقة، علي الثويني، على ضرورة حفظ مكتسبات المعاقين، من خلال الالتزام بتعريف المعاق «الوارد في القانون»، وعدم السماح بتخفيض التصنيفات للإعاقات الحقيقية، «كما هو حاصل الآن لبعض المعاقين، وإبعاد صفة المعاق عنهم وهم معاقون».

من جهته، دعا بدر بن ناجي، وهو من الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين، إلى تطبيق وتفعيل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة (8/2010)، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة، ووقع عليها حتى الآن 148 دولة، من بينها 16 دولة عربية.

أول جريدة إلكترونية في الكويت والخليج
الأنباء ALAANI
صدرت في 22 يونيو 2007

)تحديث1(الخرافي في جلسة 'المعاقين':

يجب تطبيق القانون للاستفادة منه، الحمود :متطلباتهم في مقدمة أولويات الحكومة

اكدت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود اليوم ان فئة المعاقين ومتطلباتها في مقدمة اولويات الحكومة مشددة في الوقت ذاته على ان جميع الجهات المعنية حريصة على توفير كافة الامكانيات والتسهيلات لمنح هذه الفئة دورها الفاعل في عملية التنمية.

واعربت الحمود في تصريح للصحافيين عقب الجلسة غير الرسمية التي عقدها مجلس الامة للمعاقين عن الشكر والتقدير لرئيس المجلس جاسم الخرافي وحرصه على عقد 'هذه الجلسة السنوية 'التي تعقد للمرة الثامنة من اجل الاستماع الى مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقالت ان الرسالة 'التي نريد ايصالها ليس عن الحكومة فقط وانما عن كل الجهات المعنية في ان فئة المعاقين في مقدمة اولوياتنا.'

واضافت ان هذه الفئة تحتاج الى عناية خاصة سواء في الجانب النفسي والروحي او العناية الجسدية مشددة على ان الهدف الذي تعمل عليه الجهات التي شاركت في الجلسة هو توفير كافة المتطلبات لهذه الفئة حتى يكون لها دور فاعل في التنمية.

واكدت الحمود ان قانون المعاقين الجديد جاء ليطور القانون القديم الذي وضعه امير البلاد الراحل المغفور له الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح والامير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح معربة في الوقت ذاته عن الشكر والتقدير لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح على توجيهاته وتبنيه ودفعه نحو توفير كافة التسهيلات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وانجاز القانون الخاص بها.

وقالت ان سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء 'مهتم جدا بهذه القضية ولذلك حرص على ان يكون للحكومة مميز في هذه الجلسة لاسيما وان فئة المعاقين في مقدمة اولويات الحكومة.'

ومن جهته طالب النائب عسكر العنزي الحكومة بالعمل على تنفيذ كافة مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم عرضها خلال الجلسة الخاصة التي عقدت أمس، وعلى رأس تلك المطالب تنفيذ قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقاً لما نصت عليه مواده، لاسيما بعد مرور الفترة القانونية اللازمة لتنفيذه .وقال العنزي في تصريح عقب حضوره جلسة ذوي الاحتياجات الخاصة أمس أتوجه بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والزملاء النواب والحكومة وجميع من حضر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الجلسة، لحرصهم على نجاح هذه الجلسة التي تعقد بصورة سنوية وتعكس مدى حرص مجلس الأمة على الاستماع إلى هموم المعاقين والعمل على حلها.

وأشاد بالأجواء التي سادت جلسة الأمس، التي جاءت في إطار منظم وتم خلالها الاستماع إلى هموم وقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة، متوجهاً بالشكر إلى كل من ساهم ويساهم فيه في مجلس الأمة والجهات الحكومية والأهلية، متمنياً تواصل هذه المسيرة، لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من أهداف لتوفير مقومات حياة أفضل لأبنائنا وبناتنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وزيادة مشاركتهم في مجتمعهم، وتفعيل دورهم في خدمة وطنهم.

وأكد العنزي إن ما تم بحثه من قضايا، وما تم عرضه من مطالب واحتياجات خلال الجلسة محل عناية واهتمام، مشدداً على ضرورة اهتمام الدولة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل بجدية على الارتقاء بمستوى الخدمات والرعاية المقدمة لهم، من خلال الإسراع في تطبيق قانون ذوي الاحتياجات الخاصة الذي أقره مجلس الأمة، والذي

يعد مفخرة لنا، والذي يأتي تماشيا مع التوجهات الدولية والإقليمية.
وأبدى العنزي حرص المجلس ودعمه ومساندته لأبناء هذه الفئة، مؤكداً أنهم قدوة حسنة للأصحاء، مشدداً على أهمية مشاركة فئات المجتمع كافة في العمل على تحسين الواقع الاجتماعي والخدمات وان يكون المعاق طرفا فاعلا في صنع القرارات التي تؤثر على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جانبه أعرب النائب عادل الصرعاوي عن سعادته من واقع حضوره جزء من الجلسة السنوية الأولي لذوي الإعاقة مؤكداً بهذا الصدد على أن لا زال ملف ذو الاحتياجات الخاصة في مراحله الأولى وأن إقرار القانون ما هو إلا الخطوة الأولى حيث لا زال أمامنا الكثير الكثير من الاستحقاق لهذه الفئة واني على ثقة بآن الأخوة أعضاء اللجنة لديهم من الحرص والاهتمام في هذه الجوانب والتي نقدرها سلفا في هذا الجانب مؤكدين دعمنا لهم في انجاز مهامهم وأعمالهم .واني بالتنسيق مع الإخوة أعضاء المجلس بصدد تقديم طلب تكليف لجنة ذو الاحتياجات الخاصة ليس فقط متابعة تطبيق القانون إنما هناك قضايا وقوانين أخرى مكملة لهذه الفئة العزيزة علينا سواء على المسار الوقائي والمسار التعليمي والمسار العلاجي والمسار التوعوي من واقع التدخل المبكر وفق برنامج عمل الحكومة وخطة التنمية والتثبت أيضا في رصد الميزانيات الخاصة بذلك حيث أن الجانب الوقائي لا زال في بداية وبالأخص ما يتعلق حوادث المرور وغيرها من القضايا ذات العلاقة المباشرة بكثرة حالات الإعاقة ومن الجانب التعليمي بناء مدارس مرض الشلل الدماغي وغيره من ذو الإعاقة.

3:24:00 PM

افتتح رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي اليوم الجلسة السنوية غير الرسمية المخصصة لمناقصة أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة جرياً على عادة الخرافي السنوي ، بحضور عدد من النواب والوزراء وكافة الجهات الخاصة المهتمة بذوي الاحتياجات الخاصة.
وقال الخرافي في بداية كلمته يطيب لي أن أرحب بكم أجمل ترحيب في الجلسة البرلمانية الثانية لذوي الإعاقة التي نعدها اليوم ضمن سلسلة جلساتنا البرلمانية الدورية وفي إطار اليوم الوطني السادس للتضامن مع أبنائنا وبناتنا ذوي الإعاقة ، وأعرب عن خالص سعادتي بلقائكم وأطيب أمنياتي لكم ولمداولات هذه الجلسة بالنجاح.
نعقد اليوم دور الانعقاد الثامن لذوي الإعاقة تحت شعار 'لنبدأ من جديد 'وذلك تعبيراً عن الحرص على أن تأخذ جلساتنا وحواراتنا طابع المؤسسة والاستمرارية ولنتوج بذلك جهوداً بذلناها لسنوات طويلة.
وكما نعلم جميعاً كان القانون الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي صدر في دور الانعقاد الماضي لمجلس الأمة ، ثمرة جهود وتعاون بناء ، ونتائج تواصل وحوار أمتد قرابة ثمانية سنوات ، وكان لكم جميعاً ، وللجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين والرابطة الوطنية للجهات العاملة بمجال الإعاقة دور كبير في جميع مراحل إعداد هذا القانون ، وهو دور دافعتم به عن حقوقكم ، وينبغي أن يتواصل هذا الدور ، فالقانون ليس نهاية المطاف.
وأكد أن المهم في المرحلة المقبلة هو التطبيق الصحيح للقانون ، وبالأسلوب الذي يحقق أهداف المشرع والمصلحة العامة ، ومصلحة المستفيدين من ذوي الإعاقة.
وأختتم كلمته لا شك أن شعار هذه الجلسة البرلمانية 'شكراً لكم 'هو تعبير عن معدن أصيل لأبنائنا وبناتنا المعاقين ، ودلالة خير فيهم ، كما أن وثيقة الوفاء لكبار السن التي تقدمتم بها لهذه الجلسة هي عنوان وفاء منكم للآباء والأجداد تشكرون عليها ، وهي بإذن الله في ميزان حسناتكم.

ومن جانبه شكر رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين ورئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين مهدي العازمي كل من كان له يد في إقرار قرار المعاقين رقم 2010/8 وخص بالشكر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه.
وقال العازمي اسمحوا لي أن أهنئ أخواتي المعاقات وإخواني المعاقين بإقرار قانون المعاقين في أواخر شهر فبراير الماضي والذي لم يفعل حتى ساعتنا هذه إلا في أمور طفيفة لا تسمن ولا تغني من جوع وقد يكون أبرزها تعبئة النماذج لصرف منحة العشرة آلاف دينار كويتي للمعاقين إعاقة شديدة ومتوسطة وخمسة آلاف دينار للإعاقة البسيطة وبدأ المعاقين يراجعون النادي ابتداء من صباح اليوم لتخفيف التزاحم والتدافع على مقر الهيئة.

بدورها أكدا رئيس الجمعية الكويتي لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس وقالت يشرفني اليوم أن أقف أمامكم لكي أعبر عن فرحة إخواني من ذوي الإعاقة وأسرهم بالقانون بحلته الجديدة وما يحمل بين طياته الكثير من المطالب التي تقدمنا بها عبر السبع سنوات الماضية لكي تكفل له حياة كريمة ميسرة وكلنا أملأن تجد مواد القانون التفعيل المقصود وارجوا من قبل كل من له دور وصله بتنفيذها سواء من المسؤولين في وزارات الدولة أو المختصين أو المواطنين والمقيمين كما أرجوا أن يتسمع صدورهم للاستماع لملاحظات إخوانهم المعاقين وممثليهم ووضع آراءهم موضع الجد والدراسة.

ومن جانبه ألقى رئيس هيئة شؤون المعاقين د .جاسم التمار كلمته قال فيها :أنه وبناء على توجيهات معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء أحيط حضراتكم بما قمنا به منذ تولينا مهام العمل في شهر رمضان المبارك شهر أغسطس 2010 وقال بشرح ذلك.
وختم قد حرصت الهيئة أن تتماشى سياستها مع سياسية واستراتيجية الحكومة وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله.

بدوره ألقى عضو مجلس إدارة النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ناصر غصن العجمي كلمته قال فيها فإن أبنائكم المعاقين إذ يتقدمون بالشكر والتقدير والعرفان على جهود مجلسكم الموقر في الدعم والرعاية فإننا أيضاً نتطلع لسعادتكم بالمزيد من العناية والاهتمام.
وقال وفي هذا الإطار نتوجه لسيادتكم بطلب مراعاة ظروف المعاقين ، وزيادة المرافق المخصصة لهم حسب نوع الإعاقة إلى جانب أهمية دعم الأجهزة الرياضية والموارد المالية التي تساهم في توفير الكوادر الفنية المدربة من المختصين.

ومن جانبه أكد مدير إدارة رعاية المعاقين خالد المهدي أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة بإدارة رعاية المعاقين سعت إلى توفير جميع الاحتياجات الخاصة بالفئات ذات الإعاقة في جميع المجالات وتسعى لمواكبة التطور في خطة التنمية من حيث الاقتراح إلى فتح مراكز للرعاية النهارية في جميع محافظة الكويت اسوتاً بما تم في فتح مركز للتدخل المبكر في منطقة جنوب الصباحية وذلك لتسهيل الخدمات المقدمة لأبنائنا من ذوي الإعاقة من حيث السعة المكانية والرعاية المقدمة لهم.

وبين المعدي عدداً من الصعوبات وهي:
*عدم التزام أولياء الأمور في الزيارات الداخلية للأبناء.
*الحاجة إلى ربط آلي بين الجهات المختصة لتسهيل المعاملات الخاصة.
*الحاجة إلى التوسع بنظام الرعاية النهارية في جميع المحافظات ووضعها ضمن الخطة الإسكانية في المدة الجديدة.
*الحاجة إلى تشريع قانون بشأن استلام ولي الأمر للحالة بعد تأهيلها خلال فترة الرعاية الإيوائية وذلك لتفعيل الدمج المجتمعي.
*إقرار كوادر وحوافز للكوادر العاملة مع ذوي الإعاقة في جميع المؤسسات.

حضر الجلسة الخاصة بالمعاقين 22 نائباً هم:

شعيب المويزري –محمد المطير –د .علي العمير –مبارك الخرينج –علي الدقباسي – عبدالله الرومي – معصومة المبارك –سلوى الجسار –خالد العدوة –مرزوق الغانم –مبارك الوعلان –محمد هايف –رولا دشتي – صالح عاشور –جمعان الحربش –مسلم البراك –مخلد العازمي –عدنان المطوع –أسيل العوضي –عادل الصرعاوي –فلاح الصواغ –خالد الطاحوس.

الوزراء الحضور:

وزير الكهرباء بدر الشريعان ووزيرة التربية والتعليم العالي موضي الحمود.

جريدة الرأي
العدد 11454 - 2010/11/10
اطبع

أهل الهمّة أصحّاء لا ...معاقين
|كتب عبدالله النسيس|
المعاقون في مجلس الامة ...أصحاء بكامل العافية والقدرة على العطاء من أجل الكويت.
هكذا سارت أمس أجواء الجلسة البرلمانية الثامنة لذوي الاعاقة تحت قبة قاعة عبدالله السالم .المعنيون حضروا بباقتين، إحداهما من المطالب والثانية تقبض على الامل بتحقيقها.
رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الذي قبضت يده على مطرقة تلبية المطالب أكد» ان من المهم في المرحلة المقبلة التطبيق الصحيح للقانون وبالاسلوب الذي يحقق أهداف المشرع والمصلحة العامة ومصلحة المستفيدين من ذوي الاعاقة.«
وعلى ضفاف مطالب ذوي الاحتياجات أكد النائب مرزوق الغانم »ان العدو اللدود لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة هم مدعو الاعاقة «وشدد على »ضرورة سد اي ثغرات في القانون الجديد حتى لا يستفيد منه مدعو الاعاقة.«
وعلى وقع من »وثيقتي الأمل والوفاء «رأى النائب عادل الصرعاوي »ما زال أمامنا الكثير الكثير من الاستحقاق لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة«، وطالب النائب عسكر العنزي »بتنفيذ جميع مطالب هذه الفئة.«

استهل الخرافي الجلسة بالقول :يطيب لي ان ارحب بكم اجمل ترحيب في الجلسة البرلمانية الثامنة لذوي الاعاقة التي نعقدها ضمن سلسلة جلساتنا البرلمانية الدورية وفي اطار اليوم الوطني السادس للتضامن مع ابنائنا وبناتنا ذوي الاعاقة، واعرب عن خالص سعادتي بلقائكم واطيب امنياتي لكم ولمداولات هذه الجلسة بالنجاح.
واضاف :نعقد اليوم، دور الانعقاد الثامن لذوي الاعاقة تحت شعار »لنبدأ من جديد «وكما تعلمون فإن اصراري على تسميته بدور الانعقاد هو تعبير عن الحرص على ان تأخذ جلساتنا وحواراتنا طابع المؤسسية والاستمرارية ولنتوج بذلك جهودا بذلناها لسنوات طويلة بدأناها بالمهرجان السنوي، ثم اللجنة الموقتة لذوي الاعاقة، ثم الجلسات البرلمانية التي شارك فيها الوزراء المعنيون واعضاء مجلس الامة، لنصل اليوم الى اطار عمل مؤسسي نؤدي به واجبنا تجاهكم ونتعاون معكم لتلبية احتياجاتهم، ونتوجه لكم بالنصح والمشورة لتواصلوا دوركم في بناء وطنكم.
وقال الخرافي :كما نعلم جميعا، كان القانون الخاص بالاشخاص ذوي الاعاقة الذي صدر في دور الانعقاد الماضي لمجلس الامة، ثمرة جهود وتعاون بناء، ونتاج تواصل وحوار امتد قرابة ثماني سنوات، وكان لكم جميعا، وللجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين والرابطة الوطنية للجهات العاملة في مجال الاعاقة دور كبير في جميع مراحل اعداد هذا القانون، وهو دور دافعتم به عن حقوقكم وينبغي ان يتواصل هذا الدور، فالقانون ليس نهاية المطاف.
وأكد :ان المهم في المرحلة المقبلة هو التطبيق الصحيح للقانون، وبالاسلوب الذي يحقق اهداف المشرع والمصلحة العامة، ومصلحة المستفيدين من ذوي الاعاقة، وهذا يتطلب من المسؤولين تفهم هذا القانون واستيعاب اهدافه بالشكل الصحيح، واتخاذ القرارات الفنية والمهنية الصحيحة في التطبيق، وبشكل خاص ما يتعلق بأسلوب واجراءات التصنيف الطبي للاعاقة الذي يجب ان يكون على درجة عالية من الدقة وبما يمكن الجميع من تحقيق اقصى فائدة من القانون.
ولفت الخرافي الى ان التعاون والحوار بيننا ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الاولويات التي يحتاجها ابناؤنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، وعلى رأسها تطوير قطاع التعليم الخاص بهم، سواء ما يتعلق بتطوير المناهج، او توفير المدارس المجهزة، او اعداد المعلمين المتخصصين، واتطلع ان يشمل البحث في هذه الجلسة والجلسات المقبلة السبل الكفيلة بالاعداد التربوي والتعليمي المناسب لابنائنا وبناتنا من ذوي الاعاقة، وهذا ما يتناسب بالفعل مع شعار »لنبدأ من جديد «الذي تجري فعاليات اليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين في اطاره.
واختتم كلمته :لاشك ان شعار هذه الجلسة البرلمانية، »شكرا لكم «هو تعبير عن معدن اصيل لابنائنا وبناتنا المعاقين، ودلالة خير فيهم، كما ان وثيقة الوفاء لكبار السن التي تقدمتم بها لهذه الجلسة هي عنوان وفاء منكم للاباء والاجداد تشكرون عليها، وهي بإذن الله في ميزان حسناتكم.

من جانبه، بعث رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين رئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين مهدي العازمي بست بطاقات شكر وعرفان لكل من كان له يد في اقرار قانون المعاقين رقم 2010/8 وكانت اولى البطاقات لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح، والبطاقة الثانية الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وجميع الوزراء، والبطاقة الثالثة لرئيس مجلس الامة جاسم الخرافي وجميع النواب، أما البطاقة الرابعة فأرسلها العازمي الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي على وقفته مع المعاقين، سائلا الله عز وجل ان يشافيه ويعافيه ويعود الى ارض الوطن سالما معافى، أما البطاقة الخامسة فوجهها لرئيس وأعضاء لجنة شؤون المعاقين في دور الانعقاد الماضي، والبطاقة السادسة الى جميع الجهات العاملة في مجال الاعاقة.

وقال العازمي اسمحوا لي ان أهنئ أخواتي المعاقات وإخواني المعاقين بإقرار قانون المعاقين في اواخر شهر فبراير الماضي والذي لم يفعل حتى ساعتنا هذه الا في امور طفيفة لا تسمن ولا تغني من جوع، وقد يكون ابرزها تعبئة النماذج لصرف منحة العشرة آلاف دينار كويتي للمعاقين اعاقة شديدة ومتوسطة وخمسة آلاف دينار للاعاقة البسيطة وبدأ المعاقون يراجعون النادي ابتداء من صباح اليوم)امس(لتخفيف التزاحم والتدافع على مقر الهيئة.

وأضاف العازمي نشارك معكم اليوم بعدما اقر القانون وبإجماع من جميع اعضاء مجلس الامة ما زادنا فخرا واعتزازا نحن ابناء الكويت من المعاقين ان لدينا حكومة ومجلسا يشعرون بمعاناتنا وهمومنا، ونناشد جميع وزارات الدولة ان تقوم بتفعيل لهذا القانون بأسرع وقت وكلنا أمل بالمسؤولين ان يطبقوا ما جاء به.

وأكدت رئيسة الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين سعاد الفارس الأمل في ان تجد مواد القانون التفعيل المقصود والمرجو من قبل كل من له دور وصلة بتنفيذها سواء من المسؤولين في وزارات الدولة او المختصين او المواطنين والمقيمين، وان تتسع صدورهم للاستماع لملاحظات اخوانهم المعاقين وممثليهم ووضع آرائهم موضع الجد والدراسة.

وألقى رئيس هيئة شؤون المعاقين الدكتور جاسم التمار كلمة عرض فيها لجملة من الانجازات والمتابعات، معلنا مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع لبحث آلية لتفعيل المادة)37(في ما يخص اعفاء الاشخاص ذوي الاعاقة من دفع الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة، وتحديد ماهية الرسوم ومخاطبة الجهات ذات الصلة، وتم العمل على احداث بعض التغييرات في آلية استقبال المراجعين وإنجاز معاملاتهم في المبنى المتواضع علما بأن المبنى الحالي لا يتناسب مع الزيادة المطردة لذوي الاعاقة واحتياجاتهم وخدماتهم.

القى عضو مجلس ادارة النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ناصر غصن العجمي كلمة جاء فيها :لعل ما يحظى به ابناء المجتمع الكويتي من دعم وعناية يرجع في المقام الاول للعناية السامية والرعاية الشاملة لسيدي حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى، وسمو ولي عهده الامين، وسمو رئيس مجلس الوزراء الموقر» حفظهم الله جميعا وسدد على طريق الخير خطاهم.«

وقال :»لقد كان ومازال لابنائكم المعاقين خطوات وبصمات واضحة في مسيرة التقدم والازدهار التي يخوضها وطننا المعطاء دولة الكويت، ولقد رفع المعاقون علم البلاد في الكثير من المحافل والملتقيات الدولية والعالمية وحقق ابناؤكم ابطال الكويت الكثير من الانجازات التي سجلها التاريخ باحرف من نور على صفحات الزمن.«

وأكد »لقد اصبح اليوم لابطال الكويت مكانة مرموقة وعلامة مضيئة في تاريخ البطولات العربية والدولية والعالمية، ونسأل ان يوفقنا الله في حمل الامانة ورفع لواء المسؤولية نحو المزيد من التقدم والنجاح في ظل راعي نهضتنا وقائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الامين، وحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.«

وأكد مدير ادارة رعاية المعاقين خالد المهدي ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة بادارة رعاية المعاقين سعت إلى توفير جميع الاحتياجات الخاصة بالفئات ذات الاعاقة في جميع المجالات وتسعى لمواكبة التطور في خطة التنمية من حيث الاقتراح إلى فتح مراكز للرعاية النهارية في جميع محافظات الكويت اسوة بما تم في فتح مركز للتدخل المبكر في منطقة جنوب الصباحية وذلك لتسهيل الخدمات المقدمة لابنائنا من ذوي الاعاقة من حيث السعة المكانية والرعاية المقدما لهم.

وبين المهدي ان عددا من الصعوبات تتضمن عدم التزام اولياء الامور في الزيارات الداخلية للابناء، والحاجة إلى ربط آلي بين الجهات المختصة لتسهيل المعاملات الخاصة، والحاجة إلى

التوسع بنظام الرعاية النهارية في جميع المحافظات ووضعها ضمن الخطة الاسكانية في المدن الجديدة، والحاجة إلى تشريع قانون بشأن تسلم ولي الامر للحالة بعد تأهيلها خلال فترة الرعاية الايوائية وذلك لتفعيل الدمج المجتمعي، واقرار كوادر وحوافز للكوادر العاملة مع ذوي الاعاقة في جميع المؤسسات.

ومن جانبه، قال رئيس الجمعية الكويتية للإعاقة السمعية حمد المري ان ما رأيته ولمسته يدعوني للفخر بان الهيئة

قد حظيت بالشخص المناسب في المكان المناسب، وتشهد على ذلك اللقاءات العديدة التي جمعتني بالدكتور جاسم التمار.
واضاف :»اننا -ذوي الاعاقة السمعية -سعينا منذ سنوات عدة لاشهار جمعيتنا» جمعية ذوي الاعاقة السمعية«، ووضعنا لها نظامها الاساسي وقابلنا وزراء عدة تناوبوا على كرسي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، معززين نظام الجمعية باراء ومقترحات مجموعة من اهل الاختصاص في شتى المجالات الطبية،والنفسية، والاجتماعية، وذلك حتى تكون هذه الجمعية ذات كفاءة عالية تستوعب جميع احتياجات منتسبيها من ذوي الاعاقة السمعية، وبفضل من الله استطاعت الجمعية ان تحقق الكثير من الانجازات رغم عدم اشهارها وذلك بفضل من الله وبفضل مؤسسيها ومؤيديها الذين لم يدخروا جهدا في دعمها، الا انها وللاسف لم تشهر إلى الان من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
وقالت رئيسة الجمعية الكويتية لمتلازمة الداون د .صديقة العوضي :من اجل حماية اجيالنا من الاعاقة تنصب جهودنا دائما في كيفية الوقاية منها، فبعد تطبيق الفحص قبل الزواج تنصب جهودنا الان في تطبيق الفحص للمواليد الجدد) المسح الطبي للمواليد(وذلك لـاكتشاف بعض الامراض الوراثية وتداركها مثل مرض)القصور في الغدة الدرقية ونقص الفيل كيتون يوريا وتقليل نسبة اعداد الاعاقة وامراض اخرى كثيرة(ثم يليها فحص البويضة الملقحة قبل الانغراس الذي وافق مجمع الفقه الاسلامي في السعودية على تطبيقه وذلك للحد من الاصابة بالامراض الوراثية والحصول على ابناء سليمين.
واضافت :»لذا واملا في حاصحاءياة افضل ومستقبل مؤمن لابنائنا نطالب بسرعة تطبيق ما سبق في اسرع وقت حيث ان دولتنا الحبيبة الكويت حفظها الله لا تدخر وقتا وجهدا في مساعدة ابنائها خصوصا ذوي الاعاقة.«
وقال امين عام الرابطة الوطنية للجهات العاملة في مجال الاعاقة علي ثويني ان رسالتنا للهيئة ان معظم الجهات تقر بمخالفة مادة 51 وبحكم الواقع وما ابديتموه من تعاون لتحقيق وتفعيل القانون ايدناكم بشروط حتى حين، ومددنا لكم ايدينا للتعاون ومع هذا نقول فلنبدأ من جديد، كما نرجو لحفظ مكتسبات المعاقين الالتزام بتعريف المعاق الوارد بالقانون واستبعاد المرضى لتهتم بهم وزارة الصحة واستبعاد صعوبات التعلم لتهتم بهم وزارة التربية.
أكد ثويني لوزارة التربية نقول لنبدأ من جديد، بالاستماع لوجهات نظرنا ولملاحظاتنا ومنها:
-مدرسة الوفاء لمتلازمة الداون دون مناهج مناسبة لهم، والمدرسة لا تتلءم وما يقدم لهم من خدمات تعليمية وتدريبية.
والمكفوفون الذين غابت عنهم اجهزتهم ومازالت في المخازن تشكو الغبار مثل عصي المكفوفين السنسر، وكمبيوتر المعلمين برايل سنس، ولاب توب الطلبة الناطق، علاوة على الكتب التي لم تتوفر حتى الآن ولا نعلم كيف يدرس ابناؤنا المكفوفون.
من جانبه، قال رئيس لجنة المعاقين البرلمانية النائب علي الدقباسي »ان اليوم مميز لاكثر من سبب، لانه يأتي بعد انجاز واقرار قانون المعاقين وبوجود الكثير من المسؤولين، الذين يستمعون لملاحظات كثرية ولاشك اننا جميعا استمعنا إلى بعض الملاحظات التي ستدون ونعى لتحقيقها، خصوصا ما اثير من الاخت صفية الشمري حول المرأة المعاقة وغيرها ونتمنى ان تسلم الملاحظات للجنة البرلمانية وسنسعى والمجلس إلى متابعة تنفيذ قانون المعاقين ونشكر اللجان البرلمانية السابقة ونشكر اعضاء اللجنة السابقة رئيس اللجنة السابق مسلم البراك ومقررها ناجي العبدالهادي والنائبتين اسيل العوضي ومعصومة المبارك.«
وتابع الدقباسي ان اللجنة ستستكمل اجتماعاتها بعد العيد وتستدعي عددا من الوزراء لمتابعة كافة القضايا المثارة خصوصا ان لدينا ملاحظات حول تفعيل القانون والواضح أنه جاد بشكل بطيء جدا، وهناك بعض مواد القانون لم تطبق بالشكل السليم، واضاف الدقباسي »لدينا قانون للمعاقين ويعتبر متحضرا واذا كان هناك اي ملاحظات لديكم ان تزودنا بها ونحن لن نتردد في متابعة تنفيذ مواد القانون.«
من جهته، اكد مقرر لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب فلاح الصواغ ان اللجنة ستعمل على دراسة جميع الملاحظات التي اثيرت خلال جلسة الامس بشأن قانون المعاقين وايصالها إلى الحكومة باسرع وقت ممكن.
وقال الصواغ في تصريح للصحافيين »نتمنى من الحكومة ان تسارع في تطبيق قانون المعاقين حتى ينعم ابناؤنا ذوو الاحتياجات الخاصة بالمميزات التي يوفرها لهم«، مؤكدا في الوقت ذاته »ان القانون جيد ومتكامل ولكن اللجنة ستعمل على متابعة الملاحظات التي اثيرت خلال الجلسة من اجل سد اي ثغرات في القانون.«
واكدت وزيرة التربية وزيرة التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود ان فئة المعاقين ومتطلباتها في مقدمة اولويات الحكومة، مشددة في الوقت ذاته على ان جميع الجهات المعنية حريصة على توفير كافة الامكانات والتسهيلات لمنح هذه الفئة دورها الفاعل في عملية التنمية.
وقالت الحمود »نشكر حرص رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي على عقد هذه الجلسة السنوية التي تعقد للمرة

التاسعة هذا العام، من اجل الاستماع الى احتياجات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والرسالة التي نريد ايصالها ليست عن الحكومة فقط، وانما عند جميع الجهات المعنية هي ان هذه الفئة في مقدمة اولوياتنا.
واوضحت ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج الى عناية خاصة سواء في الجانب النفسي او الروحي او العناية الجسمية، مشددة على ان الهدف الذي تعمل عليه الجهات التي شاركت في الجلسة هو توفير كافة المتطلبات لهذه الفئة حتى يكون لها دور فاعل في التنمية.
واكدت ان قانون المعاقين الجديد جاء ليطور القانون القديم الذي وضعه الاميران الراحلان المغفور لهما الشيخ جابر الاحمد، والشيخ سعد العبدالله، متوجهة بالشكر لسمو الامير الشيخ صباح الاحمد على توجيهاته وتبنيه ودفعه نحو توفير كافة التسهيلات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وانجاز القانون الخاص بها.
وقالت ان سمو رئيس مجلس الوزراء مهتم جدا بهذه القضية، ولذلك حرص على ان يكون للحكومة حضور مميز في هذه الجلسة، مجددة التأكيد الى ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة اولويات الحكومة.
واعرب مراقب مجلس الامة النائب الدكتور علي العمير عن سعادته بوجوده بين ابنائه واخوته المعاقين واسرهم وبّين ان رقي الامة ينعكس بمدى رقي خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة، وان حكومة الكويت ومجلس الامة لن ولم يتوانيا في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة باي مجال، وان قانوني المعاقين الاسبق رقم 1996/49 والحالي رقم 8/2010 جاءا بعد دراسات مستفيضة وملامسة للواقع ولحاجة المعاقين واسرهم.
وطالب النائب عسكر العنزي الحكومة بالعمل على تنفيذ كافة مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم عرضها خلال الجلسة وعلى رأس تلك المطالب تنفيذ قانون ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقا لما نصت عليه مواده، لاسيما بعد مرور الفترة القانونية اللازمة لتنفيذه.
وقال العنزي اتوجه بالشكر الى رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي والزملاء النواب والحكومة وجميع من حضر من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الجلسة، لحرصهم على نجاح هذه الجلسة التي تعقد بصورة سنوية وتعكس مدى حرص مجلس الامة على الاستماع الى هموم المعاقين والعمل على حلها.
واكد العنزي ان ما تم بحثه من قضايا، وما تم عرضه من مطالب واحتياجات خلال الجلسة محل عناية واهتمام، مشددا على ضرورة اهتمام الدولة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل بجدية على الارتقاء بمستوى الخدمات والرعاية المقدمة لهم.
واعرب النائب عادل الصرعاوي عن سعادته من واقع حضوره جزءا من الجلسة السنوية الاولى لذوي الاعاقة، مؤكدا بهذا الصدد على ان ملف ذوي الاحتياجات الخاصة مازال في مراحله الاولى وان اقرار القانون ما هو الا الخطوة الاولى حيث مازال امامنا الكثير الكثير من الاستحقاق لهذه الفئة »واني على ثقة بان الاخوة اعضاء اللجنة لديهم من الحرص والاهتمام
في هذه الجوانب والتي نقدرها سلفا في هذا الجانب، مؤكدين دعمنا لهم في انجاز مهامهم واعمالهم.«
واضاف »اني بالتنسيق مع الاخوة اعضاء المجلس بصدد تقديم طلب تكليف لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة ليس فقط متابعة تطبيق القانون انما هناك قضايا وقوانين اخرى مكملة لهذه الفئة العزيزة علينا سواء على المسار الوقائي والمسار التعليمي والمسار العلاجي والمسار التوعوي، من واقع التدخل المبكر وفق برنامج عمل الحكومة وخطة التنمية والتثبت ايضا من رصد الميزانيات الخاصة بذلك، حيث ان الجانب الوقائي مازال في بدايته وبالاخص ما يتعلق بحوادث المرور وغيرها من القضايا ذات العلاقة المباشرة بكثرة حالات الاعاقة، ومن الجانب التعليمي هناك بناء مدارس مرض الشلل الدماغي وغيره من المتطلبات لذوي الاعاقة.«!
وجدد النائب مرزوق الغانم التأكيد ان العدو اللدود لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة هم مدعو الاعاقة، مشددا على ضرورة سد اي ثغرات في القانون الجديد حتى لا يستفيد منه مدعو الاعاقة بغير وجه حق.
واوضح الغانم ان الجلسة التي عقدها مجلس الامة امس لا تقل اهمية عن الجلسات الرسمية وذلك لاهمية موضوعها والملاحظات التي اثيرت خلالها، مبينا ان النواب سيعملون على بحث جميع الملاحظات التي اثيرت مع المسؤولين من اجل معالجة اي خلل.
وقال ان علينا ان ننتبه الى نقطة اساسية وهي ان ألد اعداء المعاقين هم مدعو الاعاقة، لافتا الى ان اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين لم تصدر بشكل رسمي ولم يتم تفعيلها بالشكل الصحيح.
واعتبر النائب خالد الطاحوس ان عدم تطبيق الحكومة قانون المعاقين رغم مضي 7 اشهر على اقراره من قبل مجلس الامة، دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.
وقال الطاحوس »ان هناك لخبطة في تفعيل قانون ذوي الاحتياجات الخاصة والحكومة بدأت في تطبيقه بمخالفة المادة 51 من القانون لدى تعيينها مدير الهيئة العامة للمعاقين الدكتور جاسم التمار وهذا دليل على عدم جدية الحكومة في تطبيق القانون.«

واضاف الاخوة في الهيئة العامة للمعاقين يجدون صعوبة في تفسير مواد القانون والحكومة توافق على شيء لا تعرف حيثياته، وعلى مجلس الامة خصوصا لجنة المعاقين ان يقوما بمسؤولياتهما وذلك باستدعاء المسؤولين ومعرفة اسباب عدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح.
وطالب النائب شعيب المويزري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة لشؤون المعاقين بسرعة التطبيق الكامل لقانون المعاقين الجديد رقم 8 لسنة 2010 والذي مضى على صدوره نحو 7 اشهر.
وقال المويزري في تصريح صحافي عقب حضوره الجلسة »اننا نشكر الرئيس الخرافي لحرصه على عقد مثل هذه الجلسة الخاصة سنويا بصورة منتظمة وهو ما يؤكد حرص مجلس الامة سواء الرئيس او النواب على مناقشة قضايا وهموم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الاستماع المباشر لهذه الفئة من دون وسطاء.«
واكد المويزري ضرورة ان تقوم الحكومة بالعمل على تلافي الملاحظات التي ابداها ممثلو الهيئات والجمعيات الاهلية المعنية بشؤون المعاقين لمعالجة اي خلل في اثناء تطبيق مواد قانون المعاقين.
واشار الى ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تستحق من الحكومة ومن نواب الامة الكثير، فمنهم من رفع اسم وعلم الكويت عاليا في البطولات الرياضية الاقليمية والدولية، مضيفا ان من بين المعاقين من يمتلك العديد من المواهب والقدرات العلمية والفنية العالية والتي تتطلب من الدولة ان ترعاهم.

تفعيل القانون ضرورة قصوى

دعت سهام الفجي في كلمة »المعاقين سمعياً زارعي القوقعة «الى تفعيل القانون الذي بات من الضرورة القصوى الآن، و»قد التقينا مع مدير عام الهيئة الدكتور جاسم التمار وقدمنا له مذكرة بمشاكل زارعي القوقعة وطرق معالجتها ووعدنا خيرا، ولكن هناك حاجات وقضايا مهمة لا نرى التحرك الجاد لحلها وهي تؤثر على حياتهم وتزيد من معاناتهم« .وأضافت ان وزارة الصحة أصدرت قرارا بعدم صرف قطع الغيار للمعاقين زارعي القوقعة وقد تكون لها تأثير على المعاق وأسرته وتصبح المشاركة في الحياة اليومية والتواصل التعليمي أمرا عسيرا.
وقالت :يؤسفنا ان نجد اللجان الطبية التي لم تنصف المعاقين سمعيا والتي تعمل على تخفيض نسبة الاعاقة السمعية دون الالتزام بالمعايير التي تحدد نسبة وعجز ونوع الاعاقة كما هو متعارف عليه »الديسيبل «والأدق من ذلك »البيرا «الذي يوضح نسبة العجز السمعي الحسي العصبي لذا نطلب من وزارة الصحة ان تكون اللجان الطبية من أطباء مختصين ومن ضمنهم دكتور سمعيات اختصاصي بتقييم الاعاقة.

لو أتيح لهم المجال ...لرأيتم العجب

قال أحمد جوهر من جمعية الابداع الكويتي »اصبح لدي علم اليقين بل أقول ان تسمية المعاق اصطلاحا لا تليق بهذه الفئة المبدعة الراقية والتي لو أتيح لها المجال اكثر وأكبر لرأينا منها العجب، فنحن بصفتنا كجمعية نفع عام)تحت الاشهار(منذ ما يقارب من سنتين شاركنا في محافل وطنية عديدة ابرزنا فيها طاقات شباب اعضاء الجمعية فنالت اعجاب الجميع والثناء الجميل من الكل بلا استثناء، وأقول بأنه لو أتيحت لنا الفرصة اكثر -كما لو كانت جمعيتنا مشهرة بشكل رسمي -لعملنا العجب وألزمنا الجميع ان يقف احتراما لإبداعات طاقات الاعضاء من ذوي الاعاقة من ابداعات فنية وثقافية وأدبية، وحاولنا تكرارا ومرارا ان يقر اشهار جمعيتنا للانطلاق بمشاريعنا المبدعة ولكن جميع محاولاتنا باءت بعدم الاستجابة .«

وثيقة الأمل

قدمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين وثيقة الأمل وهي عبارة عن بنود طلبتها بعض الجهات ولم تدرج.
-عدم تخفيض نسبة الاعاقة خصوصا من لديهم تقييم سابق لاعاقات دائمة بحجة المعايير الدولية لان لكل مجتمع خصوصيته.
-زيادة الحوافز للعاملين في المؤسسات التي ترعى وتخدم ذوي الاعاقة.
-عدم قطع الاعانة للمعاق ذهنيا حين يزاول مهنة صغيرة لسد وقت فراغه ولاثبات وجوده.
-الاعتراف بلغة الاشارة الكويتية وتدريسها بالمدارس وتشجيع كل من يتكلم بها من موظفي الدولة بحوافز مادية ببند منفرد في القانون.
-اعطاء الحق للمعاقة كما المعاق بالمخصص الاسكاني خصوصا من تمتلك منزلا خاصا بها.

-تخصيص منزل عن طريق حق الانتفاع للمعاق رجلا او امرأة غير متزوج ومن فقد والديه.
-انشاء مستشفى تخصصي للحالات النادرة من امراض الاعاقة او للاعاقات النادرة او العمليات المستعصية النادرة والبحوث الطبية المتخصصة وللزائرين من الاطباء المتخصصين، علاوة على المراكز الصحية الواردة بالقانون.
-اعطاء المعاقة المتزوجة جزءا من راتب ابيها المتوفى المتقاعد اسوة بالرجل المتزوج المعاق.
-اعطاء المرأة المعاقة المتزوجة وتكون الزوجة الثانية حق التمتع بالسكن الحكومي او الانتفاع بالسكن.
-اعطاء الجنسية للمرأة التي لديها ابناء معاقون كويتيون دون اذن من الزوج اذا قضت الفترة القانونية للحصول عليها.
-منح الجمعيات ذوي الاعاقة دعما سنويا مع توفير المقر في حال اشهارها واشهار الجمعيات التي لاتزال تحت التأسيس.
-ضم الاخ او الاخت لرعاية المعاق، وللحصول على تخفيض ساعات العمل في حالة رعايته للمعاق.
-ان يعامل المخصص المالي للمعاقين الاقل من 18 سنة معاملة رواتب الموظفين بالدولة من حيث الزيادات الاستثنائية.
-فتح مراكز صباحية ومسائية تدريبية وتعليمية للطلبة بعد 18 سنة من الاعاقة العقلية بدلا من جلوسهم بالمنزل مما يترتب على الاسرة الاحراج وعلى المعاق زيادة الاعاقة.
-صرف شهادات الميلاد لغير محددي الجنسية المعاقين للحصول على شهادة اثبات اعاقة.
-الزام ولي امر المعاق بتسجيل ابنه او ابنته لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وهي الجهة الحكومية والمسؤولة عن المعاقين بالدولة.
-ضم ممثل عن كل جمعية او ناد للمعاقين في مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.
-ايجاد مراكز ارشادية لتأهيل اسرة المعاق وتوعيتها ومدها بالمعلومات لتأخذ دورها في تربية ورعاية الطفل المعاق، وتأهيلها نفسيا لقبول او التعامل مع المعاق ان كان احد افرادها .

...ووثيقة الوفاء

قدمت الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين وثيقة الوفاء للأجداد والآباء لرئيس مجلس الأمة جاء فيها :»من اجل رد الجميل للآباء والأجداد والرعيل الاول الذي بنى على كتفه البلاد وربى الاجيال التي تحمي البلاد نسطر هذه الوثيقة لرد جزء لا يتجزأ من بعض الجميل الذي وهبوه لبلدهم وشعبهم وحكامهم.«
تعديل تعريف المسن بالقانون الكويتي ليكون المسن الكويتي من يبلغ من العمر 60 سنة، وان كان سليما يُعطى جميع الامتيازات أدناه، بدل التعريف الحالي الذي يظهر المسن بالعاجز المريض، وعدم الاحتجاج بالتعريف العالمي الذي يحرم أجدادنا وآباءنا من خير بلادنا، او الغفلة عن الأصحاء منهم:
-إيجاد سبل لدعم مواردهم المالية، وإكسابهم حرفة لتمضية أوقاتهم واستثمارها بما يعود عليهم بالمنفعة.
-الاهتمام بصحتهم بتوفير الأطباء المتخصصين بأمراض الشيخوخة ومستشفى خاص بهم وبأمراض الشيخوخة.
-اعطاؤهم الأولوية عند المواقف وإنجاز المعاملات في الوزارات المختلفة والمستشفى او المراكز الطبية.
-توفير الاجهزة التعويضية بالمجان، والكرسي المتحرك والأسرة.
-الاعفاء من بعض رسوم خدمات الدولة.
-منحهم بدل خادم او سائق، او ممرض حسب الحالة.
-توفير المواصلات اللازمة لتنقلهم، وإعفاؤهم من الرسوم.
-إلزام الأسرة بضمان تكاتفها في توفير الرعاية للمسن او إلزام احد الابناء برعاية والديه.
-توفير المسكن اللائق في حال عدم مقدرته على توفيره.
-تطوير الزيارات المنزلية، وإعطاء الارشاد الديني دورا أكبر.
-منحهم مخصصا ماليا لتعديل مرافق البيت بما يوائم حركتهم وللمصعد وحسب اعاقة البعض)10000 د .ك.(
-توفير الأدوية اللازمة، والحفاظات والبوالات، وغيرها من مستلزمات رئيسية.
-التقاعد المبكر)20 سنة(الكامل لمن يرعى كبير السن.
-فتح مراكز ثقافية وتدريبية واجتماعية في كل محافظة.
-متابعة المسنين الأصحاء تلقائيا عند عمر 55 سنة والمتابعة الصحية والنفسية والاجتماعية.
-تعطى الامتيازات للمسن الذي يبلغ ويتجاوز

سن الـ 60 وان كان سليمان إكراما لعطائه للبلد وتكريما لبذل سني شبابه لتنمية بلده وتربية اجياله.
-عدم تخفيض دينار المتقاعدين عند الاستبدال.
-تخصيص راتب شهري للمسن)ذكر او انثى(لغير العاملين ممن لا يتقاضون راتبا تقاعديا.
-اعداد مناهج تعليمية لتوقير كبار السن والوالدين.
-يستثنى من يرعى كبير السن من تنظيم الاجازات الطبية ويستحق اجازة خاصة بمرتب كامل لا تحتسب من اجازاته اذا كان مرافقا للمسن للعلاج في الخارج او داخل الكويت.
-يستحق من يرعى مسنا تخفيض ساعات العمل بواقع ساعتين يوميا مدفوعة الاجر.
-يعطى المسن بطاقة تكفل له التمتع بالخدمات والمزايا المقررة في القانون.
-تغيير مسمى ادارة المسنين الى ادارة بر الوالدين.
-تأسيس مكاتب استشارية في مكاتب مختاري المناطق للاستفادة من آراء الرعيل الاول بالقضايا التي تمر بها البلاد من اي النواحي للاستفادة من خبراتهم .

الحضور النيابي

حضر من النواب شعيب المويزري، محمد المطيري، الدكتور علي العمير، مبارك الخرينج، علي الدقباسي، عبدالله الرومي، معصومة المبارك، سلوى الجسار، خالد العدوة، مرزوق الغانم، مبارك الوعلان، محمد هايف، رولا دشتي، صالح عاشور، الدكتور جمعان الحربش، مسلم البراك، مخلد العازمي، عدنان المطوع، الدكتورة اسيل العوضي، عادل الصرعاوي، فلاح الصواغ، وخالد الطاحوس.

والحكومي...

وحضر من الحكومة :وزير الكهرباء والماء الدكتور بدر الشريعان، ووزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة موضي الحمود.

شكر وعرفان

تقدم رئيس جمعية المكفوفين الكويتية فايز العازمي بالشكر لسمو الأمير وسمو ولي عهده وسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكذلك لرئيس واعضاء مجلس الأمة لاقرار قانون المعاقين رقم 2010/8 مشيداً بتعيين الدكتور جاسم التمار رئيساً لهيئة شؤون المعاقين، والذي يبذل جهوداً كبيرة من أجل خدمة المعاقين.

»الحلو ما يكمل«

قالت الرئيس الفخري لنادي المعاقين الشيخة شيخة الخليفة الصباح »الاخوة كفوا ووفوا وأنا شخصياً أشكركم لاستضافتنا في مجلس الأمة ونحن في السابق لم تكن لدينا خيمة نتظلل بها، والآن وجدت هذه الخيمة متمثلة بالقانون الخاص للمعاقين، ولكن كما يقال)الحلو لا يكمل(ونحن لدينا بعض المطالب ونتمنى تحقيقها.«

الإعاقة الذهنية والسلم التعليمي

قالت عبير الجيماز في كلمة مركز عبير 2» لدينا شريحة كبيرة من الاعاقة الذهنية وقف الزمن التعليمي بهم لعدم وجود سلم تعليمي وشهادة معتمدة لهم، ويوجد العديد من المواهب التي أوقفها البعض عامداً متعمداً.«
وأشادت الجيماز بجهود الحكومة في رعايتها للمعاقين مطالبة بتوفير ورش مهنية ومدربين للاعاقة الذهنية لأنهم حققوا بطولات ورفعوا اسم الكويت عالياً، مؤكدة انه لا توجد كوادر تعليمية مدربة لتدريس الاعاقة الذهنية، لافتة الى ان المجتمع الكويتي يجهل أنواع الاعاقة الذهنية، مطالبة بحملة توعوية للتعريف بهذه الاعاقة.«

شهادة معتمدة لإكمال مشوار العلم

ألقى الطالب بدر محمد ميرزا من الجمعية الكويتية للتوحد كلمة تقدم فيها بالشكر لسمو أمير البلاد والحكومة ومجلس الأمة مطالباً بمنحه شهادة معتمدة من وزارة التربية ليستطيع اكمال مشوار حياته العلمية والعملية »وهذا ليس غريباً على دولة الكويت والتي قدمت الكثير من أجل ابنائها المعاقين.«

مجمعات تربوية شمال البلاد وجنوبها

ألقى منصور المنصور كلمة إدارة مدارس التربية الخاصة، شدد خلالها على المشاريع التي تقدمها ادارة مدارس التربية الخاصة في إنشاء مشاريع المجمعات التربوية الخاصة في شمال وجنوب البلاد، وتحديداً في محافظتي الجهراء والأحمدي، اضافة الى ترميم جذري للمبنى الحالي وتوفير جميع الأجهزة التي يحتاجها جميع المعاقين.

طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة على منصة الرئاسة مع الخرافي)تصوير أحمد عماد(

جاسم الخرافي وبجواره أحد أحباب الله

الخرافي محتضناً إحدى ذوي الاحتياجات) تصوير أحمد عماد (

شيخة العبدالله تتقدم مسيرة العرفان لسمو الأمير

جانب من المسيرة

وردة من رولا دشتي

متابعة من الزوار

رئيس المجلس يتلقى وثيقة الوفاء بحضور الدقباسي

مرزوق الغانم ومعصومة المبارك وشيخة العبدالله وسط ذوي الاحتياجات

علي العمير مع بعض الأطفال

جانب من حضور الجلسة

في انتظار حقوقها

لافتة شكر من أطفال الحضانة

تاريخ الطباعة: 14/11/2010